

اسم المقال: دور قرائن التفتيش في الإثبات الجنائي في التشريع الإماراتي "دراسة مقارنة"

اسم الكاتب: هنادي شريف محمد، مأمون محمد أبو زيتون

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/8634>

تاريخ الاسترداد: 2026/06/07 20:18 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلم
القانونية



المجلد 20، العدد 4

جمادى الثاني 1445 هـ / ديسمبر 2023 م

التقييم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

دور قرائن التفتيش في الإثبات الجنائي في التشريع الإماراتي "دراسة مقارنة"

هنادي شريف محمد⁽¹⁾

مأمون محمد أبوزيتون⁽²⁾

تاريخ القبول: 08-03-2022

تاريخ الاستلام: 29-01-2022

ملخص البحث:

تناول البحث موضوع دور قرائن التفتيش في الإثبات الجنائي في التشريع الإماراتي؛ إذ تعدد القرائن إحدى وسائل الإثبات غير المباشرة، والتي أصبح اللجوء إليها في هذا العصر من الضروريات وذلك لتطور ارتكاب أساليب الجريمة.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على النصوص القانونية الناظمة لفكرة القرائن المبررة للتفتيش، وذلك بقصد التعرف على صور هذه القرائن المبررة للتفتيش، وبيان النصوص القانونية التي تنظمها، وتحليلها ومن ثم مقارنتها مع غيرها من النصوص القانونية المقارنة، وذلك للفت نظر المشرع الإماراتي لسد الثغرات القانونية التي يعاني منها التشريع الإماراتي وصولاً إلى عدد من النتائج والتوصيات التي يمكن الاسترشاد بها

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي والمقارن حيث تمت المقارنة في الدراسة بين التشريع الإماراتي وعدد كبير من التشريعات العربية الأخرى كالتشريع المصري والقطري والجزائري والأردني وغيرها في بعض المواضع بحيث إن القانون الإماراتي قد اختلف مع كل تشريع من هذه التشريعات في نقطة معينة.

وأظهرت الدراسة بأن المشرع الإماراتي بحاجة إلى القيام بالعديد من التعديلات في قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي، وكذلك إلى استحداث قانون خاص للبصمة الوراثية.

قسمت الدراسة إلى مبحثين، تم تخصيص الأول منها لدراسة القرائن المبررة لتفتيش المتهم ومسكنه، والثاني لدراسة الوسائل العلمية المساعدة في عمليات التفتيش

الكلمات الدالة: القرائن، المتهم، الإمارات القوية، المراسلات، التلبس، التفتيش.

(1) كلية القانون – جامعة الشارقة (الشارقة – الإمارات العربية المتحدة)

hanadi.uos@hotmail.com

(2) كلية القانون – جامعة الشارقة (الشارقة – الإمارات العربية المتحدة)

المقدمة:

تعد القرائن من أدلة الإثبات غير المباشرة، وذلك لأنها لا تنصب مباشرة على الواقعة المراد إثباتها، وإنما على واقعة أخرى مرتبطة بالواقعة المراد إثباتها عقلاً ومنطقاً، وبالاتتماد على ذلك يمكن تعريف القرائن على أنها: "استنتاج واقعة لا دليل عليها من واقعة قام الدليل عليها لما بين الواقعتين من علاقة منطقية يلزم معها ارتباط الواقعتين بحكم اللزوم العقلي"⁽¹⁾، والأمثلة على القرائن كثيرة منها البصمات، سوابق المتهم، التقارير الطبية، والتصوير، والمحرمات الرسمية

ولاتساع نطاق القرائن، فسنقصر هذه الدراسة على القرائن بنوعها القانونية والقضائية والتي تبرر تفتيش المتهم في شخصه ومنزله، فالقرينة القانونية هي من صنع المشرع ومصدرها التشريع⁽²⁾، وتعرف القرينة القانونية بأنها: "الصلة الضرورية التي ينشئها القانون بين وقائع معينة"⁽³⁾، فالقرائن القانونية هي الحالات التي يتولى فيها المشرع عن القاضي القيام بعملية استنتاج أمر معين من ثبوت واقعة معينة، فهي قرائن حددها المشرع على سبيل الحصر، وفرضها على كل من القاضي والخصوم⁽⁴⁾.

والقرائن القانونية تقسم إلى قرائن قانونية بسيطة وقرائن قانونية قاطعة، والقرائن القانونية البسيطة هي التي ليس لها إلاحجية نسبية، ويجوز دائماً إثبات عكسها، كاعتبار وجود أجنبي في بيت مسلم في المحل المخصص للحريم قرينة على ارتكاب الشريك جريمة الزنا، وهو ما نصت عليها المادة 276 من قانون العقوبات المصري رقم 58 لسنة 1937 والمعدل بالقانون رقم 141 لسنة 2021 على أنه: "الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هي القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتب أو أوراق أخرى مكتوبة منه أو وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم"، أما القرائن القانونية القاطعة فهي تلك القرائن التي لا يجوز إثبات عكسها، ولا يجوز القياس عليها نظراً لأن المشرع قد رسم لها مفهوماً ونطاقاً وحجية ليس من سلطة القاضي النظر في تقديرها، ومن أمثلة القرائن القانونية القاطعة، قرينة الصحة في الأحكام النهائية فلا يجوز الحكم على خلافها، وذلك في نطاق القواعد العامة التي تنظم حجية الأحكام، وقرينة عدم

- (1) د. مايسة غنيم، القرائن ودورها في الإثبات الجنائي، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2019)، ص174.
- (2) د. زوزو هدى، الإثبات الجنائي "الإثبات بالقرائن في المواد الجزائية والمدنية"، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2020)، ط1، ص158.
- (3) محمود عبد العزيز خليفة، النظرية العامة للقرائن في الإثبات الجنائي في التشريع المصري والمقارن (رسالة دكتوراه: جامعة عين شمس، القاهرة، 1987)، ص260.
- (4) د. زوزو هدى، مرجع سابق، ص159.

التمييز لعدم بلوغ سن السابعة⁽¹⁾.

أما القرائن القضائية فهي عبارة عن النتيجة التي يتحتم على القاضي أن يستخلصها⁽²⁾، والقرائن القضائية هي المنطق الثاني للقرائن القانونية، ذلك أن المشرع يقرر القرائن القانونية إذا ما لاحظ استقرار القضاء واضطراده على قرينة معينة، فيقره على ذلك وينص عليها فتتحول إلى قرينة قانونية، والقرائن القضائية تسمى أيضاً القرائن العقلية أو الموضوعية، وهي التي يستخلصها القاضي بحكم العقل، والمنطق من الوقائع الثابتة في الدعوى، وهذه القرائن لا يمكن حصرها مثل وجود بقعة من دم المجني عليه على ملابس المتهم أو ظهور علامات ثراء مفاجئة على المدعى عليه التي تعد قرينة للاختلاس⁽³⁾.

الإشكالية البحثية:

تتمثل الإشكالية البحثية لهذه الدراسة بالسؤال الرئيس التالي، وهو هل النصوص القانونية الناطمة لفكرة القرائن المبررة للتفتيش موفقة وتسير في ركب السياسات الجنائية الحديثة والتي تنادي بفكرة العدالة الناجزة والمتمثلة بتحقيق توازن بين حق المجتمع في ملاحقة المتهم وتفتيشه، وبين حق المتهم في عدم المساس بشخصه أو منزله بمعناه الواسع؟ ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيس عدة تساؤلات قانونية، نجلها بالتالي:

1. هل كان المشرع الإماراتي موفقاً عندما اعتبر القرائن القانونية والقضائية التي تبرر القبض مبررة للتفتيش، وعندما أعطى لمأموري الضبط القضائي استثناءً صلاحية تفتيش المتهم، وتقدير القرائن التي يجوز على أساسها ذلك التفتيش؟
2. هل القرائن التي يجوز على أساسها تفتيش المتهم في جسمه، كما جاء في المادة (51) قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي رقم 35 لسنة 1992 والمعدل بالقانون رقم 28 لسنة 2020 تجيز تفتيش المتهم في يديه، ورجليه، وفمه، ومعدته، والأعضاء الداخلية، هذا بالإضافة إلى إجراء البصمة الوراثية، وما هو موقف القضاء الإماراتي من هذه المسائل القانونية؟
3. هل القرائن التي يجوز على أساسها تفتيش المتهم في ملابسه، أو أمتعه، كما

(1) عطية علي عطية مهنا، الإثبات بالقرائن في المواد الجنائية، (رسالة دكتوراه: جامعة القاهرة، مصر، بدون سنة نشر)، ص131.

(2) د. محمود عبدالعزيز محمود خليفة، ماهية القرائن القضائية في الإثبات الجنائي، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011)، ص161.

(3) أمال عبد الرحمن يوسف حسن، الأدلة العلمية الحديثة ودورها في الإثبات الجنائي، (رسالة ماجستير: جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012)، ص58.

جاء في المادة (51) قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي، تجيز تفتيش توابع المتهم كالسيارة مثلا أو المكتب، أو الهاتف، أو العيادة، أو المستودع، أو الكمبيوتر، أو المراسلات، أو المحادثات الهاتفية في سيارته، ومكتبه، وهاتفه، وحاسوبه، ومراسلاته ومحادثاته الهاتفية، وما موقف القضاء الإماراتي من هذه المسألة القانونية؟

4. أجاز المشرع الإماراتي لمأموري الضبط القضائي تفتيش المتهم بالبحث عما يكون بجسمه، أو ملابسه، أو أمتعته إذا توافرت قرائن تبرر القبض، شريطة أن تكون الآثار أو الأشياء التي يتم التفتيش عنها متعلقة بالجريمة، أو لازمة للتحقيق، وعليه تثار هنا مشكلة تتمثل في ما هو المعيار القانوني الذي يجوز على أساسه القول بأن الأشياء التي يتم التفتيش عنها متعلقة بالجريمة أو لازمة للتحقيق؟، وهل مأمور الضبط القضائي والذي يعد هو المختص بتقدير تلك الأمور قادرا على البت في تلك المسائل القانونية والحفاظ على الضمانات القانونية للتفتيش أم لا؟ وهل القرائن التي تبرر التفتيش الإداري والوقائي والذي لا يكون الهدف منه البحث عن الأدلة المادية للجريمة تصلح لأن تكون أساسا للتفتيش الجزائي؟ وهل الدليل المستمد من التفتيش الإداري والوقائي يصلح للإدانة في الجريمة الجزائية؟

5. يعتبر المشرع الإماراتي التلبس والإمارات القوية من القرائن التي تجيز تفتيش منزل المتهم وملحقاته، بدليل المادة (53) قانون الإجراءات الجزائية، كما ويعتبر المشرع الإماراتي وضع الشخص بنص القانون أو بحكم القضاء تحت المراقبة، ووجود أمارات قوية تدعو للاشتباه في ارتكابه جنائية أو جنحة من القرائن التي تبرر تفتيش منزل المتهم ولو لم تكن هناك حالة تلبس ما يؤيد ذلك نص المادة (54)، وتثار هنا مشكلة حول ما المقصود بالأمارات القوية؟ وما هو معيارها؟ وما هي ضماناتها القانونية؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أن القرائن القانونية غير القطعية والقرائن القضائية والتي يجوز على أساسها تفتيش المتهم بمعناه الواسع في شخصه، ومنزله هي عبارة عن تكهنات شخصية تدور في خلد مأمور الضبط القضائي غير محاطة بضمانات قانونية تضمن تحقيق العدالة الناجزة والتي تنادي بها السياسات الجنائية الحديثة والمتمثلة بتحقيق توازن بين حق المجتمع في ملاحقة المتهم وتفتيشه، وبين حق المتهم في عدم المساس بشخصه ومنزله، كما تتمثل أهمية هذه الدراسة في تطور فكرة القرائن المبررة للتفتيش نظرا لتطور الوسائل الإلكترونية واستخداماتها كما هو الأمر بالنسبة لتطور موضوع البصمة الوراثية ومدى

اعتبارها قرينة تجيز تفتيش المتهم، هذا بالإضافة إلى ضبابية بعض التعابير القانونية التي تبرر تفتيش المتهم، كما جاء في المادة (42) قانون الإجراءات الجزائية النازمة لمسألة التلبس والتي يجوز على أساسها القبض على المتهم وتفتيشه.

أخيرا تتمثل أهمية الدراسة في قرار للمحكمة الاتحادية العليا والذي جاء فيه: "للمحكمة أن تكون عقيدتها مما تظمن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى، وأن تأخذ من أي بينة أو قرينة ترتاح إليها دليلا لحكمها"⁽¹⁾.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النصوص القانونية الإماراتية النازمة لفكرة القرائن المبررة للتفتيش، وذلك بقصد التعرف على صور هذه القرائن المبررة للتفتيش، وبيان النصوص القانونية النازمة له وتحليلها، وتقييمها، ومقارنتها بغيرها من النصوص القانونية المقارنة، لمعرفة مواطن القوة فيها، ولفت نظر المشرع الإماراتي إلى مواطن الضعف لتعديلها، كذلك تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على موقف التشريعات المقارنة من القرائن القانونية والقضائية التي تبرر التفتيش والتي لم يتعرض لها المشرع الإماراتي، وذلك لتقييم تلك المسائل القانونية، وتقويمها، وتقديم التوصية المناسبة للمشرع الإماراتي، إضافة إلى ذلك تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على موقف كل من الفقه والقضاء المحلي والمقارن من القرائن القانونية والقضائية المبررة للتفتيش للوقوف عليها وبيان مدى صلاحية تلك القرائن لتبرير التفتيش من عدمه، كما تهدف هذه الدراسة إلى تقديم نتائج وتوصيات ومقترحات تساعد في سد الثغرات القانونية التي تعاني منها النصوص القانونية النازمة للقرائن المبررة للتفتيش، أو لأن تكون حجر الأساس لدراسات قانونية أخرى أشمل في هذا المجال

منهج الدراسة وتقسيمها:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، والتحليلي، والمقارن ليس فقط من أجل عرض أحكام كل قانون وبيان الاختلاف والتشابه بينهما فيما يتعلق بفكرة القرائن المبررة للتفتيش، بل أيضا لتفسير أسباب ومظاهر الاختلاف بين هذه القوانين، ومعرفة أيهما أفضل في كل مسألة قانونية، لنخلص إلى نتائج وتوصيات تخدم المشرع الإماراتي، وترقى بفكرة القرائن المبررة للتفتيش إلى مصاف التشريعات المتقدمة

(1) راجع حكم المحكمة الاتحادية العليا، مجموعة الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية وتأديب المحامين والخبراء، (بالتعاون مع كلية الشريعة والقانون، جلسة (1991\1\30) 1996)، الطعن رقم (134\133) لسنة 12 قضائية، السنة الثالثة عشرة 1991، المكتب الفني رقم (12)، الطبعة الأولى 1416 هـ، ص 60 - 61.

وتم تقسيم البحث كالآتي:

المبحث الأول: القرائن المبررة لتفتيش المتهم ومسكنه

المطلب الأول: القرائن المبررة لتفتيش شخص المتهم

المطلب الثاني: القرائن المبررة لتفتيش مسكن المتهم

المبحث الثاني: الوسائل العلمية المساعدة في عمليات التفتيش

المطلب الأول: الكلاب البوليسية كوسيلة مساعدة للتفتيش

المطلب الثاني: التسجيل والتصوير وضبط المراسلات والاطلاع عليها كوسائل علمية مساعدة للتفتيش

المبحث الأول: القرائن المبررة لتفتيش المتهم ومسكنه

سوف أقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، وذلك وفقاً لما يلي:

المطلب الأول: القرائن المبررة لتفتيش شخص المتهم

إن الحالات التي تجيز القبض على المتهم هي قرائن تجيز لمأموري الضبط القضائي بناءً عليها تفتيش المتهم، وفي حال غياب أية حالة من الحالات التي تجيز القبض لا يعتبر التفتيش صحيحاً، وهذا ما نص عليه المشرع الإماراتي في المادة 51 من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي على أنه: "المأمور الضبط القضائي أن يفتش المتهم في الأحوال التي يجوز فيها قانوناً القبض عليه ويجري تفتيش المتهم بالبحث عما يكون بجسمه أو ملابسه أو أمتعه من آثار أو أشياء تتعلق بالجريمة أو تكون لازمة للتحقيق فيها"، وعليه فالمستفاد من نص المادة السابقة أن الحالات التي يجوز فيها قانوناً القبض على المتهم يجوز تفتيشه وهذا الأمر يقتصر على الأشخاص فقط وليس المنازل⁽¹⁾.

كما نصت المادة 46 من قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم 150 لسنة 1950 المعدل بالقانون رقم 189 لسنة 2020 وتعديلاته على أنه: "في الأحوال التي يجوز فيها القبض قانوناً على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه"، فاقانون الإجراءات الجنائية المصري قد نص بصفة عامة في هذه المادة على أنه في الأحوال التي يجوز فيها

(1) عادل عبد الله خميس المعمري، التحقيق الابتدائي في دولة الإمارات العربية المتحدة، (دار السلام للطباعة والنشر، بحث منشور في مجلة القانون المغربي، المغرب، 2016)، ع 30، ص 29.

القبض على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه اعتباراً بأنه كلما كان القبض صحيحاً كان التفتيش الذي يجريه من خول إجراؤه على المقبوض عليه صحيحاً⁽¹⁾.

وتوجد هناك العديد من التطبيقات القضائية حول مسألة جواز القبض وتبعاً لذلك تفتيش المتهم، ولعل أبرزها ما ذهبت إليه محكمة تمييز دبي في إحدى أحكامها والتي تتلخص وقائعها في أن: "الطاعن قد صدر أمر بالقبض عليه في جريمة اتلاف إلا أنه تم اصطحابه لأخذ عينة من بوله على سند من القول أنه كان في حالة غير طبيعية، ولما كان القائم بضبطه الشرطي... لدى سؤاله أمام المحكمة لم يبين الدلائل الكافية التي استند إليها لتفتيش الطاعن وأخذ عينة من بوله، ولم يستظهر الحكم هذه الدلائل التي تجيز تفتيشه وكان القبض عليه في جريمة إتلاف لا ينبئ عن ارتكابه جريمة تعاطي مواد مخدرة، كما أن محضر الضبط لم يكشف عن ماهية حالته غير الطبيعية وجاءت عبارته عامة ومبهمة، وحيث إن المادة 45 من قانون الإجراءات الجزائية تجيز لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على ارتكابه جريمة في الأحوال الآتية: أولاً- الجنائيات، ثانياً- في الجنح المتلبس بها المعاقب عليها بغير الغرامة، ثالثاً- في الجنح المعاقب عليها بغير الغرامة إذا كان المتهم موضوعاً تحت المراقبة أو يخشى هروبه، رابعاً- في جنح السرقة والاحتيال وخيانة الأمانة والتعدي الشديد ومقاومة أفراد السلطة العامة بالقوة وانتهاك حرمة الآداب العامة والجنح المتعلقة بالأسلحة والذخائر والمسكرات والعقاقير الخطرة، ويحق لمأمور الضبط القضائي في هذه الحالات تفتيش المتهم عملاً بالمادة 51 من ذات القانون شريطة وجود دلائل كافية على ارتكاب المتهم جريمة من هذه الجرائم، ويتعين على الحكم استظهار تلك الدلائل الكافية، وكان الطاعن قد صدر أمر القبض عليه في جريمة إتلاف إلا أنه تم اصطحابه للمختبر وأخذ عينة من بوله، والقائم بضبطه الشرطي... لم يبين الدلائل الكافية التي استند إليها لتفتيش الطاعن وأخذ عينة من بوله ولم يستظهر الحكم هذه الدلائل التي تجيز تفتيشه وكان القبض عليه في جريمة اتلاف لا ينبئ بذاته عن ارتكابه جريمة تعاطي مواد مخدرة مما يجوز معه تفتيشه، وعليه فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور في التسبب مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن"⁽²⁾

نرى أن المحكمة في الحكم السابق أيدت الطعن المقدم من قبل الطاعن، وذلك بأن الحالة التي تم القبض فيها على الجريمة لم تكن من الأساس صحيحة، وعليه فإن التفتيش

- (1) د. صلاح الدين جمال الدين، بطلان إجراءات القبض، (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2004)، ص142.
- (2) راجع حكم محكمة تمييز دبي، (مجموعة الأحكام والمبادئ القانونية الصادرة في المواد المدنية والتجارية والعمالية والأحوال الشخصية والجزائية، 2001، ع 12، جلسة السبت 28 / 4 / 2001، الطعن رقم 20 لسنة 2001 جزاء، ص1123، 1124، 1125).

تبعاً لذلك يكون باطلاً أيضاً، والمشرع الإماراتي كان موفقاً في هذا الشأن عندما اعتبرَ القرائن القانونية والقضائية التي تبرر القبض مبررة للتفتيش، وأعطى لمأموري الضبط القضائي استثناءً صلاحية تفتيش المتهم⁽¹⁾.

ويثور تساؤل حول القرائن التي يجوز على أساسها تفتيش المتهم في جسمه كما جاء في نص المادة (51) من قانون الإجراءات الجزائية السالف الذكر هل تجيز تفتيش المتهم في يديه، ورجليه، وفمه، ومعدته، والأعضاء الداخلية؟ هذا بالإضافة إلى إجراء البصمة الوراثية، وما هو موقف القضاء الإماراتي من هذه المسائل القانونية؟

للإجابة عن التساؤلات السابقة، المتابع للمشرع الإماراتي يرى بأنه لم ينص على ما يتعلق بجواز تفتيش المتهم في يديه ورجليه وفمه ومعدته والأعضاء الداخلية، إلا أنه بالاستناد على النص التفسيري الواسع للقانون والتي تتفق مع الغاية والمنطق تجيز لمأمور الضبط القضائي القيام بهذه الفحوصات؛ وذلك لأن الهدف من ذلك هو ضبط الجريمة والوقوف على معالمها، فلا يعقل أن يطلب مأمور الضبط القضائي عند تفتيشه للمتهم بأن يفتح يديه إن كانت مغلقة ولم يفتحها، وفيما يتعلق بإجراء فحص البصمة الوراثية، فهو من الفحوصات التي تدلي بمعلومات وراثية خاصة للأفراد، ولم ينظم المشرع الإماراتي البصمة الوراثية في قانون خاص يستطيع من خلاله كل من يقوم بإجراء هذا الفحص بالرجوع إليه، وهذا على خلاف المشرع القطري الذي نظم البصمة الوراثية في القانون رقم (9) لسنة 2013.

ويثور تساؤل مهم جداً يتعلق برفض المتهم القيام بهذا الفحص كإجراء من إجراءات التفتيش؟ هل يجوز أن يتم إجباره على إعطاء عينته للكشف عن الحقيقة أم لا؟

وللإجابة عن التساؤل السابق، ذهب رأي إلى عدم جواز إجبار المتهم على إعطاء عينته الوراثية، وحجة هذا الرأي في أن ذلك فيه مساس بحرمة الجسد⁽²⁾، وذهب رأي آخر إلى إكراه المتهم على الخضوع لتحاليل الـ DNA، خاصة وأن هذه التحاليل سوف تتمثل في شك إبرة في طرف الاصبع للحصول على عينة منه⁽³⁾، وتتفق الباحثة مع الرأي

(1) المادة 51 من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي : " لمأمور الضبط القضائي أن يفتش المتهم في الأحوال التي يجوز فيها قانوناً القبض عليه ويجري تفتيش المتهم بالبحث عما يكون بجسمه أو ملابسه أو أمتعته من أثار أو أشياء تتعلق بالجريمة أو تكون لازمة للتحقيق فيها" .

(2) علي عبد الله مجيد حساني، البصمة الوراثية ومدى حجيتها في الإثبات الجنائي، (رسالة ماجستير، جامعة النهريين، بغداد، 2014)، ص43.

(3) د. خالد محمد الحمادي، الثورة البيولوجية ودورها في الكشف عن الجريمة (بدون دار نشر، 2005)، ص61.

القائل بجواز إجبار المتهم في حالة رفضه على الخضوع لتحليل الـDNA، فخييار إجبار المتهم على الخضوع لتلك التحاليل هو بلا شك الخيار الأمثل وعليه كان من الأفضل أن ينص المشرع الإماراتي على جواز إجبار المتهم بإعطاء عينته الوراثية واعتبار عدم إعطائه للعينه قرينة على ارتكابه للجريمة وذلك أسوة بالمشرع القطري الذي نص في المادة 4 من القانون القطري الخاص بالبصمة الوراثية على أنه: "...ويعتبر امتناع المتهم عن إعطاء العينه اللازمة قرينة على ارتكابه الجريمة المنسوبة إليه، ما لم يثبت العكس".

والمشرع الإماراتي بحاجة إلى نص قانوني يجيز صراحةً اللجوء إلى فحص البصمة الوراثية، لأن فحص البصمة الوراثية من الفحوصات التي فيها مساس وإيذاء للجسد كفحص الدم أو البول، فهو لم يتطرق إلى الإجبار على إعطاء العينه وهذا على خلاف المشرع القطري الذي نص بشكل صريح في المادة 4 السالفة الذكر أعلاه بأن المتهم يجبر على إعطاء عينته الوراثية، وإجبار المتهم على إعطاء فحص الدم قد تطرق له المشرع الإماراتي ولكن هذا في القانون الاتحادي رقم 14 لسنة 1995 والمعدل بالقانون رقم 30 لسنة 2021 بشأن مكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية حيث نصت المادة 59 مكرر 2 على أنه: "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبالغرامة التي لا تقل عن (10.000) عشرة آلاف درهم كل من صدر بحقه إذن من النيابة العامة، بأخذ عينه الفحص اللازم لإثبات احتوائها على مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية من عدمه وامتنع دون مبرر عن إعطائه"، إلا أن هذا النص خاص بقانون مكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، وليس خاص بفحص البصمة الوراثية وعليه فالمشرع الإماراتي بحاجة إلى نص خاص للبصمة الوراثية يجبر المتهم على إعطاء عينته الوراثية، وبالاطلاع على المواد من 30 إلى 40 الخاصة بواجبات مأموري الضبط القضائي لا يوجد ما ينص صراحة على أي نص يتعلق بإجبار المتهم بشكل صريح على إعطاء عينته الوراثية أو فحص الدم أول البول .

والمسألة متروكة لتقدير القاضي في تكوين يقينه الداخلي القائم على الاطمئنان بقوة الأدلة العلمية كالبصمة الوراثية، والغالب على قضاء دولة الإمارات هو قبول البصمة الوراثية كقرينة تساند الأدلة الأخرى، بمعنى آخر إنها طريق من الطرق التي تطمئن القاضي نوعاً ما (1)، وعندما يقبل القاضي تلك القرينة ويعتمدها تصبح دليل كامل قد يستند إليه في الإدانة .

كما نصت المادة 51 سالفة الذكر على عبارة "تفتيش المتهم في ملابسه، أو أمتعته"، إلا أن كلمة أمتعته كلمة واسعة، فالمشرع لم يتطرق إلى بيان جواز تفتيش توابع المتهم

(1) د. خليفة علي الكعبي، البصمة الوراثية وأثرها على الأحكام الفقهية، (الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2006)، ط1، ص103 - 104.

كالسيارة مثلاً، أو المكتب، أو الهاتف، أو العيادة، أو المستودع، أو الكمبيوتر، أو المراسلات، أو المحادثات الهاتفية في سيارته، ومكتبه، وهاتفه، وكمبيوتره، ومراسلاته، ومحادثاته الهاتفية، فكان من الأفضل أن يذكر في نص المادة السابقة جواز اللجوء إلى توابع المتهم، حيث أن المشرع يجيز لمأمور الضبط القضائي كاختصاص استثنائي أن يفتش شخص المتهم في جسمه أو ملابسه أو أمتعه، وهنا أو تفيد التخيير، ومتى ما جاز لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم جاز له بناءً على ذلك تفتيشه ودون أن تكون له خصوصية في ذلك، لأن الأمر هنا يتعلق بسلطة استثنائية لمأمور الضبط، أما بالنسبة للاطلاع على المكاتبات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود وتسجيل المكالمات والمحادثات السلوكية واللاسلكية فلا مأمور الضبط القضائي له الحق في الاطلاع عليها ولا النيابة العامة تستطيع أن تقوم بذلك من تلقاء نفسها، ولكن يجب أن تحصل على الموافقة من النائب العام وفقاً للمادة 75 من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي والتي نصت على أنه: "عضو النيابة العامة أن يفتش المتهم ولا يجوز له تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله إلا إذا اتضح من أمارات قوية أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة، ويجوز له بموافقة النائب العام أن يضبط لدى مكاتب البريد جميع المكاتبات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات، وأن يراقب ويسجل المحادثات بما في ذلك السلوكية واللاسلكية متى استوجبت مقتضيات التحقيق ذلك "

وأيضاً عبارة "متعلقة بالجريمة أو لازمة للتحقيق" واسعة، ومأمور الضبط القضائي والذي يعتبر هو المختص بتقدير تلك الأمور ليس قادراً على البت في تلك المسائل القانونية والحفاظ على الضمانات القانونية للتفتيش.

والتفتيش الوقائي يبقى مشروعاً طالما بقي في نطاق غرضه، ويتحدد الغرض من التفتيش بتجريد الشخص من كل ما يشكل خطراً على حياته أو على حياة الآخرين، أما إذا تجاوز حدود غرضه فهو إجراء باطل⁽¹⁾.

والتفتيش الإداري من قبيل قرائن التفتيش التي لها دور فعال في الإدانة، كالتفتيش الذي يقوم به رجال الجمارك، وتأكيداً على ذلك ما ذهبت إليه محكمة تمييز دبي في الواقعة التي تتلخص وقائعها في أن النيابة العامة قد اتهمت... بدائرة مركز أمن المطارات بأنه جلب وأحرز مادة مخدرة بقصد التعاطي، وطلبت معاقبته بالعقوبة التي يستحقها، طعن المتهم بالحكم، ومنعاه في ذلك بأن إجراءات القبض والتفتيش باطلة، وأنه لم توجد هناك

(1) فهد يوسف الكساسبة ومصطفى الطراونة، الضوابط القانونية للتفتيش بغير إذن في القانونين الأردني والمصري، (بحث منشور في مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، 2015) مج 42، ع2، ص724

أية شبهة تستدعي بأن يقوم رجل الجمارك بتفتيشه، وأنه لم يكن يخفي العلبه التي ضبط بها المخدر وكان يعتقد أنها مادة منشطة جنسياً، لما كان ذلك وكان القانون قد منح موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبطية القضائية في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا كانت لديهم دواعي الشك فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق، وأن تفتيش الطاعن قد أسفر عنه ضبط المخدر، وأن هذا التفتيش قد تم داخل الدائرة الجمركية من رجل الجمارك بعد أن قامت لديه من الاعتبارات ما يؤدي إلى الاشتباه في الطاعن فإنه يصح الاستشهاد بهذا الدليل على تلك الجريمة على اعتبار أنه تم نتيجة إجراء مشروع ومن ثم فإن الدفع ببطلان القبض والتفتيش يكون غير سديد وعليه فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض⁽¹⁾.

ووفقاً للقاعدة الصادرة سنة 2007 من محكمة تمييز دبي والتي تنص على أنه: "إذا كان القانون قد منح موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبطية القضائية في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا كانت لديهم دواعي الشك فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق ولم يتطلب القانون بالنسبة للأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجزائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه، بل أنه يكفي أن يقوم لدى الموظف المنوط بالمرقبة والتفتيش حالة تتم عن توافر شبهة التهريب الجمركي حتى يثبت حق الكشف عنها فإذا هو عثر أثناء التفتيش الذي يجريه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها في القانون فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع في ذاته ولم يرتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة"⁽²⁾.

وتعد حالة التلبس قرينة تجيز لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه، فالتلبس حالة تلازم الجريمة نفسها وليس شخص فاعلها، ويتحقق التلبس بوصفه حالة عينية لا شخصية إذا تم إدراك الجريمة حال وقوعها، أو عقب وقوعها ببرهه يسيرة، أو إذا تتبع العامة الجاني بالصياح أو الصراخ، أو إذا ضبط الجاني حاملاً معه أشياء أو أسلحة، أو وجدت به آثار تدل على أنه فاعل أو شريك في الجريمة خلال 24 ساعة⁽³⁾.

(1) راجع حكم محكمة تمييز دبي - الأحكام الجزائية - الطعن رقم 329 لسنة 2007 قضائية - الدائرة الجزائية - بتاريخ 2007 - 10 - 22 مكتب في 18، ص 331.

(2) المستشار زكريا عبد العزيز، (مجموعة القواعد القانونية الصادرة عن محكمة تمييز دبي منذ عام 1990 حتى عام 2008 في القبض والتفتيش، القاعدة الصادرة سنة 2007)، بتاريخ 22 / 10 / 2007، ص 29.

(3) د. علاء الدين مرسي، سلطات النيابة العامة ومأموري الضبط القضائي في قانون الإجراءات الجنائية،

وهذا ما أكدته المادة 42 من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي رقم 35 لسنة 1992 على أنه: "تكون الجريمة متلبساً بها في حال ارتكابها أو بعد ارتكابها ببرهنة يسيرة، وتعتبر الجريمة متلبساً بها إذا تبع المجني عليه مرتكبها، أو تبعته العامة مع الصياح إثر وقوعها أو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت حاملاً آلات أو أسلحة أو متاع أو أشياء يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها، أو إذا وجدت به في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك"، ونستنتج من نص المادة السابقة أن المشرع اعتبر الحالات التي ذكرها في نص المادة المذكورة قرائن مبررة لتفتيش المتهم.

كما نصت المادة 30 من قانون الإجراءات الجنائية المصري، على أنه: "تكون الجريمة متلبساً بها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة، وتعتبر الجريمة متلبساً بها، إذا تبع المجني عليه مرتكبها أو تبعته العامة مع الصياح أثر وقوعها، أو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملاً الآلات أو أوراقاً أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها، أو إذا وجدت به في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك "

وبالرجوع إلى نصوص المواد السابقة في التشريع الإماراتي والمصري، نرى بأن كلا المشرعين ذكر بأن حالات التلبس هي قرائن مبررة لتفتيش المتهم، إلا أن الباحثة ترى بأن عبارة "إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملاً آلات أو أسلحة أو متاع أو أشياء يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها" هي عبارة من الممكن أن يتم فيها الاعتداء على حرية شخص آخر لا علاقة له بالجريمة، أي أن وجود سلاح أو آلة في يد شخص ما بعد وقوع جريمة معينة ليس بالضرورة أن يكون هو من ارتكب تلك الجريمة، وخصوصاً أن لم يتم القبض عليه في الحال وهو يحمل الأسلحة وإنما بعد ارتكاب الجريمة بفترة.

وبعض القرائن تكون واضحة ومبررة للقبض على المتهم ومن ثم تفتيشه، كمشاهدة الجريمة حال ارتكابها، ومشاهدة المجني عليه أو العامة يتبعون الجاني بالصياح، لأن ذلك فيه من الدلائل ما يكفي دون حاجة إلى توافر دلائل أخرى⁽¹⁾.

ويثور تساؤل حول طبيعة الأعمال التي يقوم بها مأموري الضبط القضائي في أحوال التلبس باعتبارها قرينة من القرائن التي تبيح تفتيش المتهم، هل هي من قبيل أعمال جمع الاستدلال أم التحقيق؟

ذهب رأي إلى أن ما يتخذه رجال الضبط القضائي في أحوال التلبس يعد إجراء

(مصر: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2014)، ط1، ص286.

(1) د. بسيوني إبراهيم أبو عطا، التلبس بالجريمة وأثره في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، بدون سنة نشر)، ص280.

تحقيق، والسبب في ذلك أن التمييز بين النوعين مناطه مدى ما ينطوي عليه الإجراء من تقييد للحريات، فالقبض على الأشخاص والتفتيش وضبط الأشياء لدى حائزها قيود على حريات الأفراد، فطبقاً للمعيار الموضوعي هذا تعد أعماله من إجراءات التحقيق؛ لأنها ذات طبيعة جبرية مما تتسم بها أعمال سلطة التحقيق، بصرف النظر عن المعيار الشكلي أنها من إجراءات الاستدلال لصدورها من مأموري الضبط القضائي باعتبارهم سلطة جمع استدلالات لا سلطة تحقيق⁽¹⁾، بينما ذهب رأي آخر إلى أن ما يتخذ مأموري الضبط القضائي من إجراءات في حالة التلبس تبقى لها صفة الاستدلال، لأن بعض الإجراءات التي يتخذها مأمور الضبط القضائي في حالة التلبس تمس بحرية الأفراد، والعبارة هي بجوهر الإجراءات لا بشخص من باشرها، بل أن الصفة المتوافرة في شخص من يباشر الإجراء هي الضمان الذي يجب تحقيقه في هذا الإجراء فإجراءات التحقيق بوصفها ماسة بالحرية يجب أن تكون تحت إشراف القضاء⁽²⁾.

إلا أن من وجهة نظر الباحث أن هذا الاختلاف في الرأي يرجع إلى طبيعة الإجراء الذي يتم اتخاذه، إذا كان طبقاً للمعيار الشكلي أو للمعيار الموضوعي، فطبقاً للمعيار الشكلي فكل إجراء يتخذه رجال الضبط القضائي هو من إجراءات الاستدلال، وطبقاً للمعيار الموضوعي فإن ما يقوم به رجل الضبط القضائي من إجراءات تنطوي على مساس بحرية الأفراد في حالة التلبس فإنها من أعمال سلطة التحقيق، إلا أن بعض حالات التلبس كروية المتهم بحمل سلاحاً مثلاً بعد وقوع الجريمة ليست دليل قاطع على ارتكاب المتهم للجريمة، وفي هذه الحالة يشكل قبض مأمور الضبط القضائي عليه مساساً بخصوصيته وحرية، وذلك لأنه ليس بالضرورة أن يكون هو من ارتكب الجريمة، وعليه يجب على مأمور الضبط القضائي أن يرجع إلى سلطات التحقيق في هذا الشأن، وذلك لأن الحالة المذكورة على سبيل المثال ليست واضحة ومؤكدة لمأمور الضبط، لأنه لم يشاهد آثار الجريمة على الفور وولا شاهد العامة يصيرون بأن المتهم هو من ارتكب الجريمة

المطلب الثاني: القرانن المبررة لتفتيش مسكن المتهم

تتمتع المنازل بمكانة خاصة في حياة الإنسان، وتحظى في الدساتير والقوانين، والأنظمة والاتفاقيات الدولية بحرمة خاصة، لأنها مكان السكن للإنسان، ويودع فيها عرضه وماله وأدواته وأسراره، فتحظى بالخصوصية⁽³⁾.

(1) د. مايسة غنيم، مرجع سابق، ص510.

(2) بلال محمود مرهج الهيتي، الجرم المشهود وأثره في توسيع سلطات الضابطة العدلية "دراسة مقارنة بين القانونين الأردني والعراقي" (رسالة ماجستير: جامعة الشارقة الأوسط، الأردن، 2011)، ص87.

(3) أ.د. محمد الزحيلي، الإجراءات الجنائية الشرعية، (الإمارات العربية المتحدة: جامعة الشارقة، 2008)،

فيعد المسكن مكان خاص مغلق يقيم فيه فرد أو أكثر، أو يباشر فيه نشاطاً معيناً والذي يتمتع على المواطنين عادة بدون تمييز ارتياده دون إذن من حائزه⁽¹⁾، ولا بد من توافر سبب أو عدة أسباب تؤدي إلى إجراء التفتيش ويجب أن تكون هذه الأسباب معتمدة على قرائن قوية ودلائل كافية على وقوع الجريمة وعلى وجود بعضها في المنزل، أي أن تكون هناك قرائن جديرة ودلائل تجيز لمأمور الضبط القضائي بالدخول إلى مسكن المتهم للتقصي عن الحقيقة⁽²⁾.

وعليه فوجود القرائن القوية والدلائل الكافية قرينة مبررة لتفتيش مسكن المتهم إذا كان يتضح بأن هناك أشياء خاصة بالجريمة يخفيها المتهم الذي يتم القبض عليه فبناءً على ذلك يتم تفتيش مسكنه، ولا يجوز تفتيش منزل المتهم إلا لأسباب خاصة بالجريمة، أي لا يكون ذلك بصورة عشوائية، وهذا ما نصت عليه المادة 55 من قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي والتي نصت على أنه: "لا يجوز تفتيش منزل المتهم إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة التي يجري جمع الأدلة أو التحقيق بشأنها"⁽³⁾.

كما نصت المادة 50 من قانون الإجراءات الجنائية المصري على أنه: "لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجاري جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها ومع ذلك إذا ظهر عرضاً أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة، أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى، جاز لمأمور الضبط القضائي أن يضبطها".

وعليه فنستنتج من المواد السابقة بأن توافر الإمارات القوية على أن الشخص ارتكب جريمة ما قرينة تبيح لمأمور الضبط القضائي بتفتيش منزل المتهم، فلو تم البحث في المنزل على خلاف أن يكون ذلك للبحث عن أدلة خاصة بالجريمة اعتبر التفتيش باطلاً، كما واعتبر المشرع الإماراتي الأشخاص الموضوعين تحت الرقابة بحكم القانون أو القضاء الذين تتوافر ضدهم أمارات قوية تدعو للاشتباه بهم في ارتكاب جناية أو جنحة، قرينة على جواز تفتيش مأمور الضبط القضائي لمنزلهم، وإن كانوا في غير حالة تلبس وهذا ما نصت عليه المادة 54 من قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي على أنه: "لمأمور الضبط القضائي ولو في غير حالة التلبس بالجريمة أن يفتش منازل الأشخاص الموضوعين

ط1، ص149.

(1) أحمد المهدي وأشرف شافعي، القبض والتفتيش والتلبس، (القاهرة: دار العدالة للنشر والتوزيع، 2005)، ط1، ص145.

(2) د. محمد علي سالم عياد الحلبي، الوسيط في شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، (الأردن: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1996، ج2 ص83.

(3) راجع نص المادة 55 من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي رقم 35 لسنة 1992.

بنص القانون أو بحكم القضاء تحت المراقبة إذا ما وجدت أمارات قوية تدعو للاشتباه في ارتكابهم جناية أو جنحة "

ونلاحظ بأن المشرع الإماراتي ذكر عبارة "الإمارات القوية" في نص المادة السابقة، إلا أنه لم يبين لنا ماهي الإمارات القوية، وما هو معيارها، أي كيف لمأمور الضبط القضائي أن يقيم الواقعة أمامه على أنها أمارات قوية، فكان من الأفضل على المشرع الإماراتي أن يبين ماهي تلك الإمارات القوية، وأن يضع ضمانات قانونية لها، ويبين معيارها.

ونرى بأنه توجد هناك ثمة فروقات بين الدلائل الكافية وبين القرائن؛ إذ إن استخلاص القرائن يكون عن طريق المشرع أو القاضي حتى تؤكد من توافر الارتباط الذي لا يقبل الجدل بين ما هو معروض من وقائع مطروحة يراد إثباتها، أما الدلائل فتوجد بمجرد توافر الشك أو الريبة، كما أن القرائن تستلزم الفحص العميق والاستنتاج العقلي الذي يتفق مع العقل والمنطق، أما الدلائل فلا تتطلب أكثر من تغليب الرأي أو الظن دون فحص الوقائع وتمحيص الرأي فيه، وبعض الدلائل قد تكون قوية في الدلالة بحيث أنها تؤدي إلى قرائن قضائية قوية في الإثبات، بينما هناك دلائل أخرى تكون ضعيفة بطبيعتها، فهي بذلك لا تؤدي في الكثير من الأحيان إلى نتائج قاطعة الدلالة في الإثبات، كسوابق المتهم القضائية على سبيل المثال⁽¹⁾، وعليه فمعيار التفرقة فيما بينهم يكون من حيث الأصل والمنشأ فالقرينة مصدرها القاضي أما الدليل فمصدره الشارع، وأيضاً من حيث النتائج المترتبة على كل منها، فيترتب على ثبوت القرينة ثبوت حادثة معينة (الحادثة المجهولة) قد يتم الحكم بمقتضاها أو لا، بينما يترتب على الدليل إثبات الحق لمن كان الدليل في صالحه أو إثبات الجرم في حق من كان الدليل ضده⁽²⁾.

للقرائن دور كبير في حال تواجدها على سلطات مأمور الضبط القضائي، ففي مرحلة الاستدلال توافر القرائن والأمارات قد تحيز لمأمور الضبط القضائي القيام ببعض الإجراءات القانونية التي قد تمس حرية الشخص مثل الاشتباه والاستيقاف أو التعرض المادي سواء وقعت الجريمة أو لم تقع⁽³⁾، وكما لها دور في ظل سلطات مأمور الضبط القضائي الاستثنائية كما في حالة التلبس، فتوافر حالات التلبس⁽⁴⁾ تعتبر قرائن تحيز

(1) زوزو هدى، مرجع سابق، ص 14.

(2) د. عمرو العروسي، القرائن القضائية في الفقه الجنائي الإسلامي، (مصر: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014)، ص 208.

(3) أكرم بن حميد بن عبيد الله الشعيبي، الإثبات بالقرائن في النظام السعودي (رسالة دكتوراه: جامعة القاهرة، مصر، 2016)، ص 144.

(4) المادة 45 من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي: " تكون الجريمة متلبساً بها في حال ارتكابها أو بعد

لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم ومن ثم بناءً عليها القبض على المتهم ومن ثم تفتيشه.

والمشرع الأردني قد اعتبر مجرد الاشتباه بأن الشخص يعتبر فاعلاً للجريمة أو شريكاً أو متدخلًا فيها وفي ارتكابها، أو إذا اشتبه بأن الشخص قد يخفي في منزله أشياء تتعلق بالجريمة المراد البحث عنها، أو أنه قد يخفي شخصاً مطلوباً للعدالة أو مشتكى عليه في منزله، فاعتبر جميع هذه الحالات قرائن تجيز لمأمور الضبط القضائي تفتيش مسكن المتهم، فمجرد توافر واحدة من هذه الحالات جاز لرجال الضبط القضائي القيام بمهامهم وتفتيش منزل المتهم، وتأكيداً على ذلك نصت المادة 81 من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني رقم 9 لسنة 1961 والمعدل بالقانون رقم 27 لسنة 2017 على أنه: "لا يجوز دخول المنازل وتفتيشها إلا إذا كان الشخص الذي يراد دخول منزله وتفتيشه مشتبهاً فيه بأنه فاعل جرم أو شريك أو متدخل فيه أو حائز أشياء تتعلق بالجرم أو مخفي شخصاً مشتكى عليه"

ومن صور القرائن الدالة على التلبس كمبرر للتفتيش هي المظاهر الخارجية، أي ظروف الحال، حيث جعل المشرع من قيام مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة مبرراً لتوافر حالة التلبس والتي يترتب عليها اتخاذ إجراءات القبض والتفتيش، وهي مظاهر ليست نمطية ولكنها تختلف بحسب كل جريمة على حدة، أي أن المظاهر الخارجية التي تنبئ عن وجود جريمة أو ارتكاب شخص ما لجريمة ما هي قرينة تتيح لرجال الشرطة القبض على المتهم وتفتيشه بناءً على هذا القبض، والاستدلال فيها يكون لمأمور الضبط القضائي وبخبرته العملية وفطنته، وقد يكون الاستدلال على المظاهر الخارجية أيضاً لرجل السلطة أو الشخص العادي⁽¹⁾.

ويثور تساؤل حول خطأ مأمور الضبط القضائي أو تعسفه عند القيام بإجراء التفتيش، أي هل يتم محاسبته على الخطأ الذي ارتكبه أم لا؟

للإجابة عن التساؤل السابق نرى بأنه إذا ثبت أن مأمور الضبط القضائي حسن النية لن تتم محاسبته جزائياً، أما إذا كان غير حسن النية ففي هذه الحالة تتم مساءلته جزائياً، وتوقع عليه الجزاءات المختلفة والتي قد يكون بعضها في صورة جزاءات تأديبية وذلك

ارتكابها ببرهة يسيرة، وتعتبر الجريمة متلبساً بها إذا تبع المجني عليه مرتكبها، أو تبعته العامة مع الصياح إثر وقوعها أو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت حاملاً آلات أو أسلحة أو متاع أو أشياء يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها، أو إذا وجدت به في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك "

(1) عبد الحافظ عبد الهادي عابد، القرائن في الإثبات الجنائي بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، (رسالة دكتوراه: أكاديمية الشرطة - كلية الدراسات العليا، مصر، بدون سنة نشر)، ص619.

بالحرمان من الامتيازات الوظيفية أو تخفيضها أو بالحرمان من الوظيفة ذاتها، أو في شكل عقوبة جزائية لو تم تكييف العمل المخالف للعمل الإجرائي بجريمة جنائية (1).

ويعتبر الإذن الكتابي الصادر من الجهة المختصة أو النيابة العامة إجراء من الإجراءات القانونية التي لا تبيح لمأمور الضبط القضائي التفتيش إلا في الأحوال التي لا تكون فيها الجريمة متلبساً بها، أو إذا كانت هناك أمارات قوية تدل على أن المتهم قد يخفي أشياء أو أوراق في منزله تفيد في كشف الحقيقة، وهذا ما أكدته المادة 53 من قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي والتي نصت على أنه: "لا يجوز لمأمور الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم بغير إذن كتابي من النيابة العامة ما لم تكن الجريمة متلبساً بها وتتوفر أمارات قوية على أن المتهم يخفي في منزله أشياء أو أوراقاً تفيد كشف الحقيقة ويتم تفتيش منزل المتهم وضبط الأشياء والأوراق على النحو المبين بهذا القانون، كما ويتم البحث عن الأشياء والأوراق المطلوب ضبطها في جميع أجزاء المنزل وملحقاته ومحتوياته".

وكان يجب ألا يكتفي المشرع الإماراتي بالإذن الكتابي الصادر من النيابة العامة كقرينة لجواز تفتيش منزل المتهم من قبل مأموري الضبط القضائي بل يشترط إلى جانب ذلك تسبب الإذن الكتابي، وذلك لإمكانية مراقبة تلك القرينة، خصوصاً وإن إجراءات التفتيش من الإجراءات القانونية الماسة بالحرية الشخصية والخصوصية التي تسعى كل التشريعات بما فيها المشرع الإماراتي إلى المحافظة عليها.

المبحث الثاني: الوسائل العلمية المساعدة في عمليات التفتيش

تعدد الوسائل العلمية المساعدة في عمليات التفتيش، وعليه سوف أتطرق في هذا المبحث إلى الحديث عن الوسائل العلمية المساعدة في عمليات التفتيش وذلك وفقاً لما يلي:

المطلب الأول: الكلاب البوليسية كوسيلة مساعدة للتفتيش

الكلاب البوليسية قرينة علمية مساعدة في عمليات التفتيش، وقام الإنسان اليوم على تسخير هذه الموهبة لتدريب الكلاب البوليسية للتعرف على المجرمين عن طريق حاسة الشم القوية التي تمتاز بها الكلاب المدربة تدريباً قوياً، ويتم الاستفادة من الكلاب البوليسية للقبض على الجناة، والتحقيق معهم، لتكون قرينة مساعدة لرجال الشرطة من معرفة رأس الخيط للتحقيق والقبض على المشتبه بهم (2).

(1) د. محمد أحمد محمد النونة المخلافي، آثار تفتيش مأمور الضبط القضائي لمنزل المتهم، (بحث منشور في مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، اليمن، ع 39، مج 8، 2021)، ص 22

(2) أ.د. محمد مصطفى الزحيلي، مدى مشروعية القرائن المعاصرة في الإثبات، (جامعة نايف العربية

وتوجد هناك تشريعات لا تجيز اللجوء إلى الكلاب البوليسية لتعارض هذا الأمر مع الطبيعة الانسانية، ولاحتمالية خوف المتهم منهم، ولا يأخذ القضاء فيها باستعراف الكلاب البوليسية كدليل إثبات على ارتكاب الجريمة، وإنما يعتبرها من قبيل القرائن والدلائل، وذلك كالنظام السعودي حيث إن النظام السعودي يعتمد أحكام الشريعة الإسلامية دستوراً له ولا يعترف إلا بوسيلتين للإثبات إما الإقرار أو الشهادة وما عدا ذلك فهي مجرد قرائن منها ما هو قوي ومنها ما هو ضعيف ولكنها لا تكفي وحدها للإثبات، والكلاب البوليسية من ضمن هذه القرائن⁽¹⁾.

وبالرجوع إلى دستور دولة الإمارات العربية المتحدة نرى بأنه اهتم بالحرية الشخصية والسلامة الجسدية لجميع المواطنين فقد حظر الالتجاء إلى كافة وسائل التعذيب والإكراه والمساس بالكرامة الانسانية أو النيل منها، ويتضح هذا الأمر بجلاء في المادة 26 والتي نصت على أنه: "لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حجزه إلا وفق أحكام القانون، ولا يعرض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة الحاطة بالكرامة"، كما أنه نصت المادة 2 من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي على أنه: "لا يجوز توقيع عقوبة جزائية على أي شخص إلا بعد ثبوتها، كما لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حجزه أو حبسه إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون، ولا يتم الحجز أو الحبس إلا منهما وللمدة المحددة في الأمر الصادر من السلطة المختصة ويحظر إيذاء المتهم جسمانياً أو معنوياً، كما يحظر تعريض المتهم إلى المعاملة الحاطة للكرامة"، ونلاحظ من هذا النص أنه جاء متفقاً ومنسجماً مع النص الدستوري السابق، وأنه جاء ليؤكد عدم جواز إيذاء وتعذيب المتهم أو جعله محلاً للمعاملة الحاطة بالكرامة⁽²⁾.

وعليه نرى أنه هدياً على ما جاء في هذا النص لا يوجد ما يمنع من الالتجاء إلى استخدام الكلاب البوليسية من قبل أعضاء الضبط القضائي في دولة الإمارات إذا كان الاستخدام مبرراً ولا ينال من كرامة المتهم، ولا يوجد به تعذيب ولا تهديد، أما إذا كان الهدف منه ليس كشف الجريمة ولا مرتكبها أو اقتفاء أثر المتهم أو الأدوات أو الأسلحة أو المعدات المستخدمة في الجريمة المرتكبة أو لأي سبب آخر فإنه دون أدنى شك يكون غير مشروع، وسواء أكان القصد منه حمل المتهم على الاعتراف جبراً أم مجرد إهانته والحط من كرامته، فاستعراف الكلاب البوليسية قرينة يصح الاستناد إليها في تعزيز الأدلة القائمة

للعلوم الأمنية، الحلقة العلمية تدارس الأحكام الشرعية، المملكة العربية السعودية، (2006)، ص 13.

- (1) يحيى بن حسين بن يحيى الحربي، وسائل الإثبات المعاصرة " التشريح - الكلاب البوليسية"، (بحث منشور في مجلة الدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية، جامعة القاهرة، ع 82، 2017)، ص 441.
- (2) إبراهيم سليمان قطاونة، مدى حجية استعراف الكلب البوليسي في الإثبات الجزائي، (الأردن: بحث منشور في مجلة علوم الشريعة والقانون، 2014)، مج 41، ع 1، ص 105.

في الدعوى دون أن يأخذ كدليل أساسي على ثبوت التهمة على المتهم⁽¹⁾.

فالكلاب البوليسية تصلح بأن تكيف بكونها قرينة تصلح لإثبات التهمة ضد المتهم إن عززت ببينات أخرى كالبيينة المادية، واعتبار ما حصل عليه الكلب من معروضات اتهام كملابس المجني عليه، أو الأموال التي اكتشفها، أو المخدرات التي تم العثور عليها بواسطته، هي بينات يثبتها الشرطي أو وكيل النيابة الذي يتولى الاتهام، يدونها وتناقش كجزء أساسي يدعم قضية الاتهام، فإن عززت ببينات أخرى كاعتراف المتهم نفسه، أو التقرير الطبي فهي كافية لإثبات أية تهمة جنائية ضمن الجرائم التعزيرية، وتكييف المعروضات المعثور عليها والتي تم بواسطتها التعرف على المتهم عن طريق الكلب البوليسي قرائن أو أدلة مادية تثبت تورط المتهم في ارتكاب الجريمة، وذلك وفقاً للمادة 50 الفقرة 2 من قانون الإثبات السوداني لسنة 1994 والتي نصت على أنه: "تعتبر من القرائن وجود الأدلة المادية، كالأثر والخط والبصمة ونحوها "

ونرى بأن دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول السباقة في استخدام الكلاب البوليسية، حيث انها استخدمت الكلاب البوليسية في الكشف عن العديد من الجرائم، إلا أن الكلاب البوليسية كما ذكرنا سلفاً من القرائن التي يصح الأخذ بها متى ما عززتها سائر القرائن والأدلة الأخرى، وتأكيداً على ذلك ما ذهبت إليه محكمة تمييز دبي في إحدى أحكامها، حيث تتلخص وقائع الدعوى في أن النيابة العامة قدمت الطاعن إلى المحاكمة الجزائية وذلك بأنه قتل عمداً المدعوة ... بأن خنقها قاصداً قتلها، فأحدث بها إصابات، وطلبت المحكمة معاقبته بالعقوبة التي يستحقها، حيث أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجريمة القتل العمد قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال، ذلك أنه حصل واقعة الدعوى تحصيلاً خاطئاً فلم يحدد ما إذا كانت وفاة المجني عليها قد حدثت بتاريخ 11 أو 12 من شهر يونيو سنة 1992 ولم يعن بتحقيق دفاعه الذي قدم فيه الدليل على الأماكن التي تواجد فيها خلال تلك الفترة هذا وقد ذهب الحكم خلافاً للحقيقة إلى أن للطاعن بذات البناية التي عثر بمنورها على جثة المجني عليها غرفة تطل على هذا المنور بالإضافة إلى المكتب الذي يعمل به، الأمر الذي يخالف الواقع الثابت في الأوراق من أنه ليست له غرفة بهذه البناية وهو ما شهد به حراسها وقد تضمن تقرير المختبر الجنائي أنه لا توجد صلة بين أبواب المنور والمتهم ولم يعثر على أية آثار يستفاد منها أن المجني عليها حضرت إلى هذه الغرفة أو المكتب الذي يعمل به الطاعن ولم يتبين وجود بصمات له بمكان الحادث، أما الاستعراف عليه بالكلب البوليسي فهو مجرد قرينة لا تصلح بذاتها كدليل في الدعوى طالما أنها لم تعزز بأية أدلة أخرى، وحيث إن هذا النعي مردود بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أن العبرة في المحاكمات الجزائية هي

(1) المرجع السابق، ص106.

باقتناع قاضي الموضوع واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه، كما لا يشترط في الدلائل أن يكون صريحا ودالاً مباشرة على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف عنه الظروف والقرائن وترتيب المقدمات على النتائج وبما لا يخرج عن حكم الاقتضاء العقلي والمنطقي تعرف الكلبان البوليسيان على قطعة القماش التي كانت ملفوفة على جثة المجني عليها بعد أن قاما بشم قميص المتهم فضلا عن تطابقه في الشكل مع فرش السرير الخاص بالمتهم، خروج المجني عليها من مسكنها على إثر مكاملة هاتفية من المتهم لم تعد بعدها إلى المنزل، اعتراف المتهم بسبق وجود علاقة بينه وبين المجني عليها منذ سنين ويتردد عليها ويخرج معها وقد كان يعدها بالزواج في الوقت الذي كان ينوي فيه الزواج من أخرى تدعى "....." ومن كل ذلك ومن استقراء أقوال الشهود والتقارير الطبية الشرعية وتقارير المختبر الجنائي، حيث إن (الطاعن) قام بخنقها بأن ضغط بأصابعه على رقبتها حتى فارقت الحياة، حيث تبين تطابق أثرين مرفوعين من الغرفة رقم 19 والتي كان يسكنها الطاعن على بصماته ومن محضر استعراض الكلبين البوليسيين على "الشرشف" الذي كانت جثة المجني عليها مربوطة به بعد قيامهما بشم قميص الطاعن مما يعد قرينة يصح الأخذ بها متى عززتها سائر القرائن الأخرى، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها فطالما أن الأدلة في المواد الجزائية إقناعية فإن للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي متى كان لا يلتزم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من سائر الأدلة القائمة في الدعوى، وكان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي تملك كامل الحرية في تقدير القوة الدليلية لتقرير الخبير وكانت محكمة الموضوع قد اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية إلى تقرير الصفة التشريحية فلا يجوز مجادلتها في هذا الشأن ولا مصادرة عقيدتها فيه، وعليه فإن النعي على الحكم المطعون فيه ينحل بذلك إلى جدل موضوعي في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى مما لا يقبل إثارته أمام محكمة التمييز، وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن⁽¹⁾.

ونلاحظ من الحكم السابق بأنه قد تمت الاستعانة بالكلاب البوليسية لمعرفة المتهم عن طريق شم الشرشف الذي كانت جثة المجني عليها مربوطة به، وذلك بعد شم قميص الطاعن، فالاستعراض البوليسي هنا قرينة يصح الأخذ بها، إلا أنه لم يتم الاكتفاء بها فقط كدليل لإدانة المتهم، بل عززت بأدلة أخرى وقرائن كانت موجودة على مسرح الجريمة، فالأدلة في المواد الجزائية إقناعية فإن للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي متى كان لا يلتزم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من سائر الأدلة القائمة في الدعوى

(1) محكمة تمييز دبي، الأحكام الجزائية، الطعن رقم 11 لسنة 1994 قضائية "جزء"، بتاريخ 1995 - 01 - 08 مكتب فني 6، ج 1، ص 847.

ونرى بأن الكلاب البوليسية أثبتت فاعليتها في الكشف عن العديد من الجرائم ولا سيما جرائم المخدرات، فكان من الأفضل على المشرع الإماراتي أن يتطرق إلى الحديث عن هذه القرينة المساعدة في عمليات التفتيش وذلك ما يتناسب مع كرامة الشخص وعدم المساس بجسده كرهأ عنه، وكما أن الكلاب البوليسية من رأي الباحثة قد تثير الخوف والذعر لدى المتهم مما قد يجعله يعترف أو يدلي بأشياء رغماً عنه وهذا ما سيدخلنا في دوامة الاكراه وما يثيره من بطلان في الاعتراف وغيرها من الأمور الأخرى، وعليه كان على المشرع الإماراتي أن ينظم تلك القرينة، ولا سيما أنها مهمة ومساعدة في أغلب الجرائم التي يصعب أن يتم معرفتها وفقاً للتفتيش العادي

المطلب الثاني: التسجيل والتصوير وضبط المراسلات والاطلاع عليها كوسائل علمية مساعدة للتفتيش

التسجيلات والمراسلات والتصوير تعتبر قرائن علمية ووسائل تقنية أصبحت تكثر في وقتنا الحالي بشكل كثير لكثرة استخدام الأشخاص للتقنيات الحديثة، وعليه يثور تساؤل حول مدى جواز اللجوء إليها، وهل تعتبر قرائن قوية يعتد بها؟ أو يجب أن تعزز بأدلة إثبات أخرى؟ وعليه سوف نتطرق إلى الحديث عن القرائن كمبرر للإذن بالتسجيل والتصوير وضبط المراسلات والاطلاع عليها.

تختلف سلطة مأموري الضبط القضائي عن سلطة النيابة العامة وسلطة التحقيق في شأن اتخاذ أحد إجراءات التحقيق المتعلقة بالتسجيل والتصوير، وضبط المراسلات والاطلاع عليها، حيث أسند المشرع لسلطة التحقيق حق الاطلاع على المراسلات المضبوطة والأوراق الأخرى، وهي ليست من اختصاص سلطة الضبط، كما اشترط المشرع أن يكون من شأن ضبط المراسلات والاطلاع عليها ما يفيد في كشف الحقيقة، وتراقب محكمة الموضوع جدية القرائن والدلائل والتحريرات بطلب الإذن بضبط المراسلات، ولا معقب عليها فيما تنتهي إليه نظراً لتعلق الأمر بالموضوع دون القانون⁽¹⁾.

فص المشرع الإماراتي في المادة 75 من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي على أنه: "العضو النيابة العامة أن يفتش المتهم ولا يجوز له تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله إلا إذا اتضح من أمارات قوية أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة، ويجوز له بموافقة النائب العام أن يضبط لدى مكاتب البريد جميع المكاتبات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات، وأن يراقب ويسجل المحادثات بما في ذلك السلوكية واللاسلكية متى استوجبت مقتضيات التحقيق ذلك "

(1) عبد الحافظ عبد الهادي عابد، مرجع سابق، ص 637.

وبالرجوع إلى نص المادة السابقة نرى بأن المشرع الإماراتي أجاز لعضو النيابة العامة أن يفتش المتهم ولا يجوز له تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله إلا إذا اتضح من أمارات قوية أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة، وكما يجوز له أن يقوم بالاطلاع على جميع المكاتبات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود وله أن يراقب ويسجل المحادثات بما في ذلك السلوكية واللاسلكية متى استوجبت مقتضيات التحقيق ذلك ولكن بإذن من النائب العام، إلا أنه يثور تساؤل حول شكل هذه الموافقة هل هي خطية أم شفوية؟ فنرى بأن نص المادة السابقة لم تبين لنا ماهو شكل هذه الموافقة، إلا أن المتابع للقانون يرى بأن الموافقة تكون كتابية، وذلك لأن كل إجراءات التقاضي يجب أن تكون مكتوبة وليست شفوية سواء في مرحلة الاستدلال أو التحقيق أو المحاكمة، لإمكانية الطعن أو الرجوع إليها.

ويجوز للنيابة العامة أن تكلف أحد مأموري الضبط القضائي للقيام بعمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق عد استجواب المتهم، وهذا ما نصت عليه المادة 68 من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي حيث نصت على أنه: "عضو النيابة العامة أن يكلف أحد مأموري الضبط القضائي القيام بعمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق عدا استجواب المتهم وله إذا دعت الحال لاتخاذ إجراء من الإجراءات في جهة تقع خارج دائرة اختصاصه أن يندب لتنفيذه أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي لتلك الجهة وفي جميع الأحوال يكون للمنتدب للتحقيق في حدود نديه كل سلطة مخولة لمن ندبه".

فنلاحظ بأن النيابة العامة تستطيع أن تكلف أحد مأموري الضبط القضائي للقيام بأعمال التحقيق بما فيهم ضبط المراسلات والمكالمات الهاتفية وذلك لأنها تتعلق بإجراءات التحقيق عدا الاستجواب، كما أن المشرع لم يحدد القرائن التي تجيز مراقبة التسجيلات الصوتية والاطلاع عليها، وإنما اكتفى فقط بعبارة "متى استوجبت مقتضيات التحقيق ذلك"، وهو لفظ واسع برأي الباحثة و يتسم بالعمومية بما يتجاوز الضمانات التي أولاها المشرع لحرمة الحياة الخاصة، وأهمها التسجيلات الصوتية والتصوير وضبط المراسلات، خاصة عندما لا ترتقي التحريات والاستدلالات إلى الدرجة التي تتوازن مع المساس بالحقوق الخاصة، كما أنه لم يحدد الإمارات القوية والمقصود بها، أي لم يحدد ما هي تلك الإمارات التي تدل فعلاً على أن الشخص قد ارتكب فعلاً ما يستحق من خلاله أن تتم مراقبة محادثاته والاطلاع عليها للتوصل إلى الحقيقة

والمتابع للتشريع الإماراتي يرى بأن المشرع الإماراتي تارة يستخدم لفظ الدلائل الكافية وتارة لفظ الإمارات القوية، ففي المادة 57 سألفة الذكر أعلاه قام باستخدام لفظ الإمارات القوية، وأيضاً في المادة 54 من ذات القانون⁽¹⁾، أما فيما يتعلق في المادة 106

(1) المادة 54 : لمأمور الضبط القضائي ولو في غير حالة التلبس بالجريمة أن يفتش منازل الأشخاص

من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي ذكر لفظ الدلائل الكافية⁽¹⁾، ولكنه لم يعرفها بشكل مباشر، والمطلع على جميع هذه المواد يرى بأن الإمارات القوية هي عبارة عن أشياء مؤشرات لا تترى لمرتبة الدليل.

كما ونصت المادة 206 من قانون الإجراءات الجنائية المصري على أنه: "لا يجوز للنيابة العامة تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله إلا إذا اتضح من أمارات قوية أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة، ويجوز لها أن تضبط لدى مكاتب البريد وجميع الخطابات والرسائل والمطبوعات والطرود ولدى مكاتب البرق وجميع البرقيات وأن تراقب المحادثات السلكية واللاسلكية وأن تقوم بتسجيلات لمحادثات جرت في مكان خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جناية أو في جنحة معاقب عليه بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر، ويشترط لاتخاذ أي إجراء من الإجراءات السابقة الحصول مقدماً على أمر مسبب بذلك من القاضي الجزئي بعد اطلاعه على الأوراق".

ونلاحظ بأن المشرع المصري أجاز للنيابة العامة أن تراقب المحادثات السلكية واللاسلكية وأن تقوم بتسجيل المحادثات التي جرت في مكان خاص متى ما كان لذلك ضرورة في ظهور الحقيقة، وهذا أيضاً ما قد نص عليه المشرع الإماراتي في نص المادة 75 من قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي، إلا أن المشرع المصري قد حدد الجرائم التي يتم فيها اللجوء إلى التسجيلات الصوتية والاطلاع عليها وعلى المراسلات⁽²⁾، وذلك على خلاف المشرع الإماراتي الذي لم يحدد الأفعال التي من خلالها يتم اللجوء إلى المراقبة، ولا سيما أن مراقبة التسجيلات الصوتية للأفراد يعد اختراقاً وانتهاكاً لخصوصياتهم، فكان من الأفضل أن المشرع الإماراتي ينص على الجرائم التي يتم من خلالها اللجوء إلى التسجيلات الصوتية والاطلاع عليها وعلى المراسلات، كما نلاحظ أيضاً أن المشرع الإماراتي قيد صلاحية عضو النيابة العامة بأن يحصل على موافقة النائب العام قبل القيام بضبط المكاتبات والرسائل والجراند والمطبوعات والطرود وأن يراقب ويسجل المحادثات بما في ذلك السلكية واللاسلكية متى استوجبت مقتضيات التحقيق ذلك، هذا وعلى خلاف المشرع المصري والذي أعطى للنيابة العامة هذه الصلاحية دون أي تقييد، وترى الباحثة

الموضوعين بنص القانون أو بحكم القضاء تحت المراقبة إذا وجدت أمارات قوية تدعو للاشتباه في ارتكابهم جناية أو جنحة .

(1) المادة 106 : مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في قانون الأحداث الجانحين والمشردين يجوز لعضو النيابة بعد استجواب المتهم أن يصدر أمراً بحبسه احتياطياً إذا كانت الدلائل الكافية وكانت الواقعة جناية أو جنحة معاقباً عليها بغير الغرامة .

(2) " في جناية أو في جنحة معاقب عليه بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر"، نص المادة 206 من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

بأن المشرع الإماراتي قد جانبه الصواب في هذه المسألة وذلك لأن الاطلاع على المحادثات والمكاتيب والتسجيلات الصوتية تنسم بالخصوصية الشديدة للأفراد، وعليه تعد خطوة مهمة جداً والتي قد تمس بحرية الأفراد وعليه قد جعل النيابة العامة قبل أن تقوم بالاطلاع على تلك المراسلات والتسجيلات أن ترجع في ذلك الأمر إلى النائب العام .

ومما لا شك فيه أن التسجيل الصوتي يواجه عدة صعوبات عملية؛ إذ إن الأحاديث الشخصية تحظى بالحماية، ومن ثم تسجيلها أمر محظور قانوناً، إلا أن هذا الحظر غير مطلق، فبتوفر حالات معينة يجوز إجراء تسجيل الكلام المتفق به بصفة خاصة أو عامة، ولعل أبرز هذه الحالات، حالة الجريمة المتلبس بها، وكذلك ما تقتضيه إجراءات التحقيق⁽¹⁾، ونصت المادة 65 مكرر 5 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري رقم 6 - 22 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006 والمعدل في عام 2020 على أنه: "إذا اقتضت ضرورات التحري في الجريمة المتلبس بها أو التحقيق الابتدائي في جرائم المخدرات أو الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أو الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات أو جرائم تبييض الأموال أو الإرهاب أو الجرائم المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف وكذا جرائم الفساد، يجوز لوكيل الجمهورية المختص أن يأذن بما يأتي:

- اعتراض المراسلات التي تتم عن طريق وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية.

- وضع الترتيبات التقنية، دون موافقة المعنيين من أجل التقاط وتثبيت و بث وتسجيل الكلام المتفوه به بصفة خاصة أو سرية من طرف شخص أو عدة أشخاص في أماكن خاصة أو عمومية أو التقاط صور لشخص أو عدة أشخاص يتواجدون في مكان خاص.

يسمح الإذن المسلم بغرض وضع الترتيبات التقنية بالدخول إلى المحلات السكنية أو غيرها ولو خارج المواعيد المحددة في المادة 47 من هذا القانون وبغير علم أو رضا الأشخاص الذين لهم حق على تلك الأماكن، تنفذ العمليات المأذون بها على هذا الأساس تحت المراقبة المباشرة لوكيل الجمهورية المختص، في حالة فتح تحقيق قضائي تتم العمليات المذكورة بناءً على إذن من قاضي التحقيق وتحت مراقبته المباشرة".

فالمشرع الجزائري اعتبر الجرائم المذكورة في نص المادة السالفة الذكر أعلاه⁽²⁾ مبررة

(1) أمين سيوان، الدليل العلمي في ميدان الإثبات الجنائي، (رسالة ماجستير: جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر، 2017)، ص 45.

(2) المادة 65 مكرر 5 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري رقم 6 - 22 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006 المعدل سنة 2020.

لتسجيل الأصوات، وذلك لأنها جرائم خطيرة، كما ذكر بأنه في حالة فتح تحقيق قضائي تتم العمليات المذكورة بناءً على إذن من قاضي التحقيق وتحت مراقبته المباشرة، ويقصد بقاضي التحقيق: "هو أحد أعضاء الهيئة القضائية، أي هو أحد قضاة الحكم أصلاً وهو بذلك يجمع بين صفتين متلازمتين فهو من جهة يقوم بأعمال موظفي الشرطة القضائية، من تحقيق وتحري بحثاً عن الحقيقة، فهو قاضي يصدر خلال التحقيق قرارات وأوامر متنوعة لها صفة قضائية في القضايا التي يحقق فيها"⁽¹⁾، والأصل أن قاضي التحقيق هو أحد قضاة الحكم، غير أن الضرورة الملحة في الجرائم استدعت خلق مثل هذا المنصب .

وترى الباحثة بأن المشرع الإماراتي كان الأفضل في عدم تحديد الجرائم التي تكون مبررة لتسجيل الأصوات، وذلك لأن الجرائم وطرق ارتكابها في تطور مستمر، وعليه فقد تستجد هناك جرائم حديثة والمشرع الجزائري قد يكون بحاجة إلى تعديل نص هذه المادة حتى تواكب الجرائم الحديثة والمستجدة، وعليه فالمشرع الإماراتي قد كان الأفضل في هذا الشأن؛ لأن عدم تحديد جريمة معينة من الجرائم التي تجيز ضبط المراسلات والاطلاع على المكالمات الهاتفية وغيرها يجعل من المادة صالحة لكل زمان ومكان.

وأغلب التشريعات في السابق كانت تمنع تسجيل المكالمات الخاصة للأفراد، إلا أنه نتيجة لتطور وسائل الاجرام جعلت قوانينها تتكيف مع هذه الظاهرة وأصدرت نصوصاً في جواز التسجيل والتنصت على المكالمات الخاصة كإجراء استثنائي ولضرورة الكشف عن الجرائم، مع وضع شروط و ضمانات لذلك، كالتشريع المصري الذي أكد على ضرورة مشروعية مراقبة المحادثات الهاتفية في المادة 206 من قانون الإجراءات الجنائية حيث ورد فيها أنه: "... أن تراقب المحادثات السلكية واللاسلكية وأن تقوم بتسجيلات لمحادثات جرت في مكان خاص متى كان ذلك فائدة في ظهور الحقيقة ..."، وهذا الإجراء لا يمكن مباشرته إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة وفقاً لأحكام القانون⁽²⁾.

وفيما يتعلق بالقضاء الإماراتي فنرى بأنه توجد هناك العديد من الطعون التي قدمها المتهمين لبطان الإذن الصادر من النيابة العامة، لأن نص المادة المتعلقة بالتسجيل الصوتي في التشريع الإماراتي كما ذكرنا سلفاً تتطلب الإذن من النيابة العامة لمراقبة التسجيلات الصوتية والاطلاع على المراسلات، ولعل أبرز هذه الأحكام الواقعة التي تتلخص وقائعها في أن النيابة العامة اتهمت... بأنه تسبب عمداً في ازعاج ... باستعمال أجهزة الاتصال

(1) خليل باديس، زهير بورنان، أوامر قاضي التحقيق وفق الأمر 02 / 15 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية (رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2017)، ص4 .

(2) سليم مسعودي، الإثبات الجنائي بالطرق العلمية الحديثة، (رسالة ماجستير: جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، الجزائر، 2015)، ص67.

السلكية واللاسلكية، وهدد المجني عليه بارتكاب جناية ضد نفسه وإسناد أمور خادشة لشرفه، وقذف المجني عليه بالعبارات الواردة بالتحقيقات عن طريق الفاكس، كما كان يترك له رسائل صوتية على جهاز التسجيل الهاتفي فعاقبته المحكمة وفقاً للأفعال المنسوبة إليه، طعن المحكوم عليه بالحكم، وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الطاعن أنكر أن يكون الصوت الوارد في أشرطة التسجيل صوته ودفع ببطلان هذا الإجراء الذي تم بمعرفة الشاكي ذلك أن القانون اشترط في المادة 75 من قانون الإجراءات الجزائية أن مراقبة المحادثات الهاتفية لا تتم إلا بإذن من النيابة العامة بعد موافقة النائب العام ولم يصدر هذا الإذن في الدعوى مما يشوب الإجراءات بالبطلان، وبطلان كافة النتائج المترتبة عليه، كما أن رسائل الفاكس التي قدمها الشاكي لم يثبت بأي دليل على إرسالها من المتهم، لما كان ذلك وكان من المقرر وفق ما تقضي به المادة 75 من قانون الإجراءات الجزائية أن الإذن بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية يقتضي صدوره من النيابة العامة وموافقة النائب العام مسبقاً قبل اتخاذ هذا الإجراء وإلا كان باطلاً، إلا أنه من المقرر أن هذا البطلان غير متعلق بالنظام العام لتعلقه بمصلحة الخصوم فتمتى تم التسجيل برضائه الصريح أو الضمني فلا يقبل منه التحدي ببطلانه استناداً إلى ما تنص به المادة سالفه البيان، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الشريط الكاسيت المسجل عليه الرسالة الصادرة من الطاعن والتي عول عليها الحكم في قضائه بالإدانة قد تم تسجيلها على جهاز الرد الآلي على المكالمات الهاتفية لدى المجني عليه الأمر الذي يفيد أن تسجيل هذه الرسالة على هذا الجهاز لم تتم دون رضا الطاعن بل قصد تسجيلها بهدف توصيل مضمونها إلى المجني عليه وهو ما يؤكد رضاه بالتسجيل ومن ثم فإن ما ينعاه من بطلان هذا الإجراء بمقولة عدم صدور موافقة من النائب العام يكون على غير أساس متعين الرفض⁽¹⁾.

وعليه فإن الحكم السابق يبين لنا أن الطعن الذي طعن به الطاعن تم رفضه؛ لأنه ادعى أن الإذن لم يكن صادر من النيابة العامة، وأن التسجيلات قد تم تسجيلها وفقاً للرد الآلي الموجود في الفاكس الخاص بالمجني عليه، وفي النهاية القاضي حر في أنه يستمد اقتناعه من أي دليل يطمئن إليه طالما أن الدليل مأخذه من الأوراق، وعليه فاللجوء هنا إلى التسجيل الصوتي كان ضرورياً لتطلبه مقتضيات التحقيق، وأنه قرينة من القرائن العلمية الحديثة والتي تساعد في الوصول إلى الحقيقة، وفي نهاية الأمر للقاضي أن يتركها جانباً أو أن يأخذها كقرينة تعزز بأدلة الإثبات الأخرى الموجودة في الدعوى

(1) محكمة تمييز دبي، مجموعة الأحكام والمبادئ القانونية الصادرة في المواد المدنية والتجارية والعمالية والأحوال الشخصية والجزائية، جلسة السبت 10 / فبراير / 2001، الطعن رقم 298 لسنة 2000 جزاء، ص 1064- 1065- 1066.

وأما القضاء المصري فقد ذهبت أحكام المحاكم إلى رفض الدليل المتحصل باستخدام الوسائل السمعية ما لم يتم بإذن قضائي مسبب ولمدة محدودة أي أنها يجب أن تكون بإذن النيابة العامة وطلب تسجيل المحادثات الهاتفية وإجراء التصوير المرئي عندما يكون وسيلة في واقعة جنائية تمثل جنائية أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة أكثر من ثلاث شهور، فقد أسند المشرع سلطة الإذن بها إلى القاضي الجزئي بأمر مسبب، وهي علة كشفت عنها محكمة النقض المصرية حيث قررت: "ساوى المشرع في المعاملة بين مراقبة المحادثات التليفونية وضبط الرسائل وبين تفتيش منزل غير المتهمين لعدة غير خافية، وهي تعلق مصلحة الغير بها، فاشتراط لذلك في الإجراء الذي تجريه النيابة العامة ضرورة استئذان القاضي الجزئي"⁽¹⁾.

وأما التصوير الفوتوغرافي فصورته لو ادعى على شخص بجريمة قتل مثلاً وليس هناك دليل لإثبات ذلك عليه لا شهادة ولا إقرار، وأبرزت صورة فوتوغرافية أو تلفزيونية يظهر فيها المدعى عليه وهو يقتل المجني عليه، فلا تعتبر هذه الصورة دليلاً قاطعاً في الإثبات، ذلك لأن الشبهة واردة، لإمكانية التشابه في الأصوات، وإمكانية التقليد فيها ومضاهاة الصوت أو التصوير عن طريق الأشعة غير المرئية وعليه فالتصوير الفوتوغرافي هو قرينة من القرائن العلمية الحديثة المساعدة للوصول إلى الحقيقة إلا أنه لا يتم الاعتماد عليها بشكل كلي كدليل للإثبات، وإنما يجب توافر أدلة أخرى في الجريمة تعزز هذه القرينة⁽²⁾.

كما أن للمراسلات أيضاً حرمة في معظم دساتير العالم، فنص دستور دولة الإمارات العربية المتحدة الصادر في 2 ديسمبر 1971 والمعدل في عام 2009 في المادة 31 على أنه: "حرية المراسلات البريدية والبرقية وغيرها من وسائل الاتصال وسريتها مكفولة وفقاً للقانون".

ونص الدستور المصري الصادر عام 2014 والمعدل بقرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم 38 لسنة 2019 في المادة 45 / 2 على أن: "للمراسلات البريدية والبرقية حرمة، وسريتها مكفولة، ولا يجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها، أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة ووفقاً لأحكام القانون "

وخالصة ما سبق، نستنتج بأن التسجيلات الصوتية والمراسلات لها حرمة خاصة، ولا يجوز الاطلاع عليها إلا في حالات معينة قد ذكرها في نصوص التشريعات المختلفة،

(1) مجموعة أحكام النقض، مصر، طعن 2 / 12 / 1926، س13، طعن رقم 989، ص135.

(2) القاضي عبد القادر ادريس، الإثبات بالقرائن في الفقه الإسلامي، (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010)، ط1، ص136.

فوجود الإمارات القوية في الدعوى تعتبر قرائن تجيز لسلطة التحقيق القيام بمراقبة التسجيلات الصوتية والاطلاع على المراسلات، والتي تعتبر قرائن علمية حديثة مساعدة في التفتيش للتوصل إلى الحقيقة.

الخاتمة

وفي ختام بحثي والموسوم بعنوان: "دور قرائن التفتيش في الإثبات الجنائي في التشريع الإماراتي"، والذي من خلاله تطرقت إلى الحديث عن القرائن المبررة لتفتيش المتهم ومسكنه، والوسائل العلمية المساعدة لعمليات التفتيش، فقد توصلت إلى عدد من النتائج والتوصيات، ولعل أبرزها ما يلي:

أولاً- أهم النتائج:

1. إن القرائن التي يجوز على أساسها تفتيش المتهم في جسمه، كما جاء في نص المادة (51) قانون الإجراءات الجزائية تجيز بالاعتماد على فكرة التفسير الموسع للنصوص القانونية تفتيش المتهم في يديه، ورجليه، وفمه، ومعدته، والأعضاء الداخلية، شريطة ألا يمس ذلك كرامة ذلك الشخص، هذا بالإضافة إلى إجراء البصمة الوراثية.
2. إن القرائن التي يجوز على أساسها تفتيش المتهم في ملابسه، أو أمتعته، كما جاء في المادة (51) قانون الإجراءات الجزائية، تجيز تفتيش توابع المتهم كالسيارة مثلاً، أو المكتب، أو الهاتف، أو العيادة، أو المستودع، أو الكمبيوتر، أو المراسلات، أو المحادثات الهاتفية في سيارته، ومكتبه، وهاتفه، وكمبيوتره، ومراسلاته، ومحادثاته الهاتفية.
3. لم يجبر المشرع الإماراتي المتهم على قبول إجراء فحص البصمة الوراثية، في حال توافر قرائن قانونية تبرر إجراء البصمة الوراثية، باستثناء ماورد في التفسير الواسع لنص المادة 51 سالفه الذكر.
4. لا يشترط وجود قرائن تبرر تفتيش الملابس أو الأمتعة الموجودة في مسرح الجريمة والمنفصلة عن شخص المتهم، وذلك لأن حرمة تفتيش هذه الأشياء دون قرائن تبرر ذلك مستمدة من حرمة شخص المتهم، وبما انها مفصولة عنه فيجوز تفتيشها دون حاجة لوجود قرائن تبرر ذلك.
5. التفتيش الذي لم يكن الهدف منه ضبط أداة الجريمة، او ليس من اجل الكشف عن الحقيقة كالتفتيش الذي يكون الهدف منه الازعاج، أو الاستفزاز، أو الانتقام،

أو للبحث عن أشياء لم تستخدم في الجريمة، يعد باطلاً، ولا يصلح الدليل المستمد من ذلك التفتيش كدليل للإدانة، حتى ولو كانت هناك قرائن تبرر إجراء التفتيش من الأصل، يستثنى من ذلك الأدلة المستمدة من التفتيش أو الوقائي فالدليل المستمد منهما يصلح للإدانة في الجرائم الجزائية، حتى ولو لم تكن هناك قرائن تبرر التفتيش الجزائي.

6. يشترط أن يكون التفتيش الذي تم القيام به لازماً وضرورياً للجريمة التي صدر بشأنها، وتتطلبه القضية، وتطبيقاً لذلك فإذا صدر إذن لمأمور الضبط القضائي لضبط المتهم في قضايا أخرى كالإتلاف أو الاعتداء أو غيرها من الجرائم، وقام مأمور الضبط بإرساله إلى المختبر لأخذ عينه من دمه وبوله، والتي أظهرت تعاطيه للمخدرات فإن هذا التفتيش يعتبر باطلاً، وذلك لأنه لم يكن ضرورياً بالنسبة للجرائم التي صدر لها الإذن بالقبض.

7. هناك صور أخرى للتفتيش لا يكون الهدف منها البحث عن الأدلة المادية للجريمة، كالتفتيش الإداري، حيث إنه إجراء إداري تحفظي لا يلزم لإجرائه توافر أدلة كافية، أو إذن سابق من النيابة العامة، كما لا يشترط أن يباشره مأمور الضبط القضائي، حيث يجوز لأفراد السلطة العامة القيام به، وتجزئ الانظمة التفتيش الإداري لأسباب أمنية أو اجتماعية، أو اقتصادية، وغيرها.

8. يعتبر المشرع الإماراتي الإذن الكتابي الصادر من النيابة العامة لتفتيش منزل المتهم، قرينة على جواز تفتيش منزل المتهم ولو في غير حالة التلبس دون أن يشترط تسبب لذلك الإذن الكتابي، بخلاف كثير من التشريعات المقارنة، والتي تشترط لصدور إذن من النيابة العامة لتفتيش منزل المتهم تسبب ذلك الإذن.

9. لم يبين المشرع الإماراتي ما هو المقصود بالإمارات القوية، والتي تعتبر من القرائن التي يجوز على أساسها تفتيش منزل المتهم ضمن شروط نص المادة (53و54) قانون الإجراءات الجزائية.

ثانياً. أهم التوصيات:

1. التعرض للبصمة الوراثية بنصوص خاصة، وعدم الاعتماد على فكرة التفسير الموسع لجواز تفتيش المتهم فيها في حال توافر قرائن تبرر التفتيش التقليدي، وذلك أسوة بكثير من التشريعات المقارنة والتي استحدثت قوانين خاصة بالبصمة الوراثية، هذا من جهة، ولخصوصية البصمة الوراثية من جهة أخرى.

2. إجبار المتهم على الرضوخ إلى فحص البصمة الوراثية في حال توافر قرائن تبرر ذلك النوع من التفتيش، خصوصا إذا كان هناك قرار قضائي من المحكمة المختصة او النيابة العامة.
3. تعديل نص المادة (51) قانون الإجراءات الجزائية بحيث يتضح من ذلك التعديل ان الأدلة المستمدة من التفتيش الإداري، أو الوقائي تصلح للإدانة، حتى ولو كان الهدف من ذلك التفتيش ليس العثور على أدلة أو أثار تتعلق بالجريمة أو الزمة للتحقيق، كما جاء في المادة (51) قانون الإجراءات، والتي تشترط ان يكون التفتيش بهدف البحث عن آثار أو أشياء تتعلق بالجريمة او لازمة للتحقيق.
4. وضع ضوابط قانونية للمصطلح التالي الوارد في المادة (51) قانون الإجراءات الجزائية وهو "تتعلق بالجريمة، أو تكون لازمة للتحقيق فيها"؛ وذلك لأن هذا النص القانوني يعتبر توافر شروط القبض قرينة على جواز التفتيش، وهذا لحد الآن مقبول قانونا، إلا أنه ما ليس مقبولا قانونا بتقديرنا، أن يترك المشرع لمأمور الضبط القضائي صلاحية تحديد متى تكون الأشياء أو الأثار التي يبحث عنها متعلقة بالجريمة أو لازمة للتحقيق فيها، فسيؤدي مأمور الضبط القضائي دائما ذلك، ولا نستطيع مراقبة هذا الأمر لعدم وضوح هذا المفهوم ولا تساعه.
5. ألا يكتفي المشرع الإماراتي بالإذن الكتابي الصادر من النيابة العامة كقرينة لجواز تفتيش منزل المتهم من قبل مأموري الضبط القضائي، وأن يشترط إلى جانب ذلك تسبب الإذن الكتابي، وذلك لإمكانية مراقبة تلك القرينة، خصوصا وإن إجراءات التفتيش من الإجراءات القانونية الماسة بالحرية الشخصية وبالخصوصية التي تسعى كل التشريعات بما فيها المشرع الإماراتي إلى المحافظة عليها.
6. توضيح المقصود بلفظ الإمارات القوية الوارد في نصوص المواد (53 و54 و75) قانون الإجراءات الجزائية، وذلك لأهمية هذا اللفظ والذي يعد قرينة يجوز على أساسه تفتيش منزل المتهم، في حال توافر الشروط الأخرى الواردة في تلك المواد.
7. تعديل نص المادة (42) قانون الإجراءات الجزائية وعدم اعتبار وجود الشخص بعد وقوع الجريمة بوقت قريب حاملاً لآلات أو أسلحة أو متاع أو أشياء يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها، قرينة على التلبس، وذلك لأن التلبس في هذه الحالة يجيز لمأموري الضبط القضائي القيام ببعض الإجراءات الماسة بالحرية الشخصية وهي القبض، والتفتيش الشخصي أو المنزلي، لذا نقترح تعديل العبارة الفائلة "بعد وقوعها بوقت"، لتصبح "...إذا وجد مرتكبها وقت وقوعها حاملاً لآلات أو أسلحة أو

متاع...."، وذلك لأن وقت ارتكاب الجريمة يكون المتهم متلبساً بها ومعروفاً، أما بعد وقوعها فلن يكون معروفاً من هو مرتكبها، وقد يظلم شخص يحمل سلاحاً أو آلة بالصدفة وليس له علاقة بالجريمة.

8. تعديل نص المادة (75) قانون الإجراءات الجزائية بحيث يتم إلغاء عبارة "متى استوجبت مقتضيات التحقيق ذلك"، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم وضوح هذه العبارة، خصوصاً وأنها تعتبر قرينة على جواز أن يقوم عضو النيابة العامة بموافقة النائب العام بضبط جميع المكاتبات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود والبرقيات، ومراقبة وتسجيل المحادثات السلوكية واللاسلكية.

قائمة المصادر والمراجع:

- أحكام محكمة تمييز دبي.
أحكام المحكمة الاتحادية العليا.
إدریس، عبد القادر (2010). الإثبات بالقرائن في الفقه الإسلامي. دار الثقافة للنشر والتوزيع.
باديس، خليل وآخرون (2017). أوامر قاضي التحقيق وفق الأمر 15/02 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية [رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف].
جمال الدين، صلاح الدين (2004). بطلان إجراءات القبض. دار الفكر الجامعي.
الحري، يحيى بن حسين (2017). وسائل الإثبات المعاصرة "التشريح - الكلاب البوليسية". مجلة الدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية، جامعة القاهرة، (82). <https://doi.org/10.21608/mdak.2017.119282>.
حساني، علي عبد الله مجيد (2014). البصمة الوراثية ومدى حجيتها في الإثبات الجنائي [رسالة ماجستير، جامعة النهرين].
حسن، أمال عبد الرحمن يوسف (2012). الأدلة العلمية الحديثة ودورها في الإثبات الجنائي [رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط].
الحمادي، خالد حمد محمد (2005). الثورة البيولوجية ودورها في الكشف عن الجريمة.
الحلي، محمد علي سالم (1996). الوسيط في شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية (ج2). مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.
خليفة، محمود عبد العزيز (2011). ماهية القرائن القضائية في الإثبات الجنائي. دار الكتاب الحديث.
خليفة، محمود عبد العزيز (1987). النظرية العامة للقرائن في الإثبات الجنائي في التشريع المصري والمقارن [رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس].
دستور دولة الإمارات الصادر في 2 ديسمبر 1971 والمعدل في عام 2009
دستور مصر الصادر 2014 والمعدل بقرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم 38 لسنة 2019.
الزحيلي، محمد (2008). الإجراءات الجنائية الشرعية. جامعة الشارقة.

الزحيلي، محمد مصطفى (2006). مدى مشروعية القرائن المعاصرة في الإثبات. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الحلقة العلمية تدارس الاحكام الشرعية.

زوزو، هدى (2020). الإثبات الجنائي-الإثبات بالقرائن في المواد الجزائية والمدنية. دار الحامد للنشر والتوزيع. سيوان، أمين (2017). الدليل العلمي في ميدان الإثبات الجنائي [رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي].

الشعبي، أكرم بن حميد بن عبيد الله (2016). الإثبات بالقرائن في النظام السعودي [رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة].

عابد، عبد الحافظ عبد الهادي (د.ت.). القرائن في الإثبات الجنائي بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي [رسالة دكتوراه، أكاديمية الشرطة كلية الدراسات العليا].

عبد العزيز، زكريا (2007). مجموعة القواعد القانونية الصادرة عن محكمة تمييز دبي منذ عام 1990 حتى عام 2008 في القبض والتفتيش. القاعدة الصادرة سنة 2007.

العروسي، عمرو (2014). القرائن القضائية في الفقه الجنائي الإسلامي. مكتبة الوفاء القانونية.

أبو عطاء، بسيوني إبراهيم (د.ت.). التلبس بالجريمة وأثره في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي. دار الجامعة الجديدة.

غيم، مایسة (2019). القرائن ودورها في الإثبات الجنائي. دار الجامعة الجديدة.

القانون الاتحادي رقم 14 لسنة 1995 والمعدل بالقانون رقم 30 لسنة 2021 بشأن مكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية.

قانون الإثبات السوداني. لسنة 1994.

قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي رقم 35 لسنة 1992 والمعدل بالقانون رقم 28 لسنة 2020.

قانون الإجراءات الجزائية الجزائري رقم 22-6 سنة 2006 والمعدل في سنة 2020.

قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم 150 لسنة 1950 والمعدل بالقانون رقم 189 لسنة 2020

قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني رقم 9 لسنة 1961 والمعدل بالقانون رقم 27 لسنة 2017.

قانون العقوبات المصري رقم 58 لسنة 1937 والمعدل بالقانون رقم 141 لسنة 2021.

القانون القطري رقم 9 لسنة 2013 بشأن البصمة الوراثية.

محكمة نقض مصر.

قطاونة، إبراهيم سليمان (2014). مدى حجية استعراض الكلب البوليسي في الإثبات الجزائي. مجلة علوم الشريعة والقانون، (1)41. <https://doi.org/10.12816/0007947>

الكساسبة، فهد يوسف وآخرون (2015). الضوابط القانونية لتفتيش بغير إذن في القانونين الأردني والمصري. مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، (2)42. <https://doi.org/10.12816/0017661>

الكعبي، خليفة علي (2006). البصمة الوراثية وأثرها على الأحكام الفقهية. دار النفائس للنشر والتوزيع.

المخلافي، محمد أحمد محمد النونة (2021). آثار تفتيش مأمور الضبط القضائي لمنزل المتهم. مجلة الأندلس

- للعلوم الانسانية والاجتماعية، 8(39). <https://doi.org/10.35781/1637-000-039-001>.
- مريسي، علاء الدين (2014). سلطات النيابة العامة ومأموري الضبط القضائي في قانون الإجراءات الجنائية. المركز القومي للإصدارات القانونية.
- مسعودي، سليم (2015). الإثبات الجنائي بالطرق العلمية الحديثة [رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي].
- المعمري، عادل عبد الله خميس (2016). التحقيق الابتدائي في دولة الإمارات العربية المتحدة. مجلة القانون المغربي، (30). <https://doi.org/10.37258/1282-000-030-001>.
- المهدي، أحمد و شافعي، أشرف (2005). القبض والتفتيش والتلبس. دار العدالة للنشر والتوزيع.
- هنا، عطية علي عطية (د.ت.). الإثبات بالقرائن في المواد الجنائية [رسالة دكتوراه جامعة القاهرة].
- الهيبي، بلال محمود مرهج (2011). الجرم المشهود وأثره في توسيع سلطات الضابطة العدلية "دراسة مقارنة بين القانونين الأردني والعراقي" [رسالة ماجستير، جامعة الشارقة الأوسط].

Romanized Arabic References: الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية:

- 'ahkāmun muḥakkamatun tamyīzu dubayy
- 'ahkāmu al-maḥkamati aliātīhādiyyati al-'ulyā
- 'idrīsu 'abdi al-qādiri (2010). al-'ithbātu bi-l-qarā'ini fi al-fiqhi al-'islāmiyyi dāru al-thaqāfati lil-nashri wa-l-tawzī'i
- bādīs khalīlun wa'ākharūna (2017). 'awāmīru qāḍī al-tahqīqi wafqa al'amri 15/02 almu'addilu wa-l-mutammimu liqānūni al-'ijrā'āti al-jazā'īyyati [risālatu miājastyr jāmi'atu muḥammad bū'adyāfa
- jamālu al-dīni ṣalāḥu al-dīni (2004). buṭlānu 'ijarā'it alqabḍi dāru alfikri al-jāmi'iyyi
- alḥarbiyyu yaḥyā bn ḥusaynin (2017). wasā'ilu al'ithbāti almu'āshirati "al-tashrīḥi - al-klāb albūlaysiyyati mijallatu al-dirāsāti al'islāmiyyati wa-l-buḥūthi al'akādīmiyyati jāma'at al-qāhra (82). <https://doi.org/10.21608/mdak.2017.119282>
- ḥassāniyyun 'aliyyun 'abdi Allāhi majīdin (2014). albaṣmatu al-wirāthiyyatu wamadā ḥujjiyyatihā fi al-'ithbāti al-jjinā'iyyi [risālatu miājastyr jāmi'atu al-nahrayni
- ḥasanin āmālu 'abdi al-Raḥmāni yūsufa (2012). al-'ādillatu al-'ilmiyyatu alḥadīthatu wadawruhā fi al-'ithbāti al-jinā'iyyi [risālatu miājastyr jāmi'atu al-sharqi al-'āwsaṭi
- al-ḥammādiyyu khālid ḥmd mḥmd (2005). al-thawratu al-bayūlūjiyyati wadawruhā fi alkashfi 'ani aljarīmati
- al-ḥalabiyyu muḥammadu 'aliyyi sālimin (1996). alwasītu fi sharḥi qānūni uṣūli almuḥākamāti al-jazā'īyyati (j2). maktabatu dāri al-thaqāfati lil-nashri wa-l-tawzī'i
- khalīfatu maḥmūdi 'abdi al-'azīzi (2011). māhiyyati al-qarā'ini al-qaḍā'iyyati fi al-'ithbāti al-

jinā'iyi dāru al-kitābi al-ḥadīthi

khalīfatu maḥmūdi 'abdi al-'azīzi (1987). al-nazariyyatu al-'āmmatu lil-qarā'ini fi al-'ithbāti al-jinā'iyi fi al-tashrī'i almiṣriyyi wa-l-muqārini [risālatu dukatwarāh jāmi'atu 'ayni shamsin dustūru dawlati al-'imārāti al-ṣādiru fi 2 dīsimbira 1971 wa-l-mu'addalu fi 'āmi 2009

dustūru miṣr al-ṣādiru 2014 wa-l-mu'addalu biqarāri al-hay'iatu al-waṭaniyyati lil-iāntikhābāti raqmi 38 lisanati 2019.

al-zuḥayliyyu muḥammadun (2008). al-'ijrā'ātu al-jinā'iyatu al-shar'iyatu jāmi'atu al-shāriqati al-zuḥayliyyu muḥammadu muṣṭafā (2006). madā mashrū'iyati alqarā'ini almu'āshirati fi al-'ithbāti jāmi'atu nāyifin al'arabiyyatu lil-'ulūmi al'amniyyati alḥalqatu al'ilmiyyatu tudārisu alā'uḥukāam al-shar'iyata

zūzū hudan (2020). al-'ithbātu al-jinā'iyi - al-'ithbātu bi-l-qarā'ini fi al-mawāddi al-jazā'iyati wa-l-madaniyyati dāru al-ḥāmidi lil-nashri wa-l-tawzī'i

sayūānu 'aminin (2017). al-dalīlu al'ilmiyyu fi maydāni al-'ithbāti aljuni'i'ti [risālatu miājastyr jāmi'atu al'arabiyyi bni muhaydī - līm al-bawāqī

al-shu'aybiyyu 'akramu bnu ḥumaydi bni 'ubaydi Allāhi (2016). al-'ithbātu bi-l-qarā'ini fi al-nizāmi al-su'ūdiyyi [risālatu dukatwarāh jāmi'atu alqāhirati

'ābidun 'abdu alḥāfizi 'abdu alḥādī (dt). alqarā'inu fi al-'ithbāti aljuni'i'ti bayna al-shar'i'ati al'islāmiyyati wa-l-qānūni alwaḍ'iyyi [risālatu dukatwarāh ukā'udyamiya al-shurtati kulliyati al-dirāsāti al'ulyā

'abdu al'azīzi zakariyyā (2007). majmū'atu alqawā'idi alquanwinnayī al-ṣādiratu 'an maḥkamati tamiyzi dubay mundhu 'āmi 1990 ḥattā 'āmi 2008 fi alqabḍi wa-l-taftīshi alqā'idatu al-ṣādiratu sanata 2007.

al-'arūsīyyu 'amrw (2014). alqarā'inu al-qadā'iyatu fi al-fiqhi al-jinā'iyi al-'islāmiyyi maktabatu alwafā'i al-qānūniyyati

'abū 'atā bisayyūnī 'ibrāhīmu (dt). al-talabbusu bi-l-jaryami wa'atharuhu fi alfiqhi al'islāmiyyi wa-l-qānūni alwaḍ'iyyi dāra

al-jāmi'atu al-jadīdatu

ghunaymin māyisa (2019). al-qarā'inu wadawruhā fi al-'ithbāti al-jinā'iyi dāru aljāmi'ati al-jadīdati

alqānūnu alitahidduy rḡmu 14 l'sna 1995 wa-l-mu'addalu biāalquāniwn rḡmi 30 lasani 2021 bisha'ani mukāfaḥati almawāddi almukhaddirati wa-l-ma'uthurāat al'aqliyyati

qānūnu al-'ithbāti al-sūdāniyyi lisanati 1994.

qānūnu al-'ijrā'āti al-jazā'iyati alāataḥidyi rḡmu 35 lasani 1992 wa-l-mu'addalu biāalquāniwn

- raqmi 28 lasani 2020.
- qānūnu al-'ijrā'āti aljazā'iyyati aljazā'iriyyu raqmu 6-22 sanata 2006 wa-l-mu'addalu fi sanati 2020.
- qānūnu al-'ijrā'āti al-jinā'iyyati almişriyyu raqmu 150 lasani 1950 wa-l-mu'addalu biāalquāniwn raqmi 189 lisanati 2020
- qānūnu uşūli al-muḥākamāti al-jazā'iyyati al'urdunnuyyu raqmu 9 lasani 1961 wa-l-mu'addalu biāalquāniwn raqmi 27 lasani 2017.
- qānūnu al-'uqūbāti almişriyyu raqmu 58 lisanati 1937 wa-l-mu'addalu biāalquāniwn raqmi 141 lisanati 2021.
- alqānūnu alqaṭariyyu raqmu 9 lsa 2013 bisha'ani al-bbaşmata alwirāthiyyati maḥkamatu naqđi mişra
- qaṭāwana 'ibrāhīma sulaymāna (2014). madā ḥujjiyyati asti'rāfi alkalbi albawulyisyyi fi al'ithbāti al-jjizā'iyyi mijallatu 'ulūmi al-sharī'ati wa-l-qānūni 41(1). <https://doi.org/10.12816/0007947>
- al-ksāsibatu fhd yūsf wa'ākharūna (2015). al-ḍawābiṭu alqānawniyyatu lil-taftishi bighayri 'idhnin fi alqā'unwanyni al'urdunniyyi wa-l-mişriyyi mijallatu dirāsāti 'ulūmi al-sharī'ati wa-l-qānūni 42(2). <https://doi.org/10.12816/0017661>
- alka'biyyu khalīfatu 'aliyyin (2006). al-bbişmatu alwirāthiyyatu wa'atharuhā 'alā al'aḥkāmi alfiqhiyyati dāru al-nafā'isi lil-nashri wa-l-tawzī'i
- almikhhlāfiyyu muḥammadu 'aḥmd muḥammadu al-nwna (2021). āthāru taftishi ma'amūri al-ḍabṭi alqaḍā'iyyi limanzili almuttahami mijallatu al'andalusi lil-'ulūmi aliānsianiyi#ta wa-l-iājtimā'iyyati 8(39). <https://doi.org/10.35781/1637-000-039-001>
- mursi 'alā'i al-dīni (2014). suluṭāti al-niābati al'āmmati wama'amūri al-ḍabṭi alqaḍā'iyyi fi qānūni al'ijrā'āti aljinā'iyyati almarkazu alqawmiyyu lil-'iṣḍārāti alquanwinnayi
- mas'ūdiyyun sulaymun (2015). al'ithbātu aljannā'iyyu bi-l-ṭuruqi al'ilmiyyati alḥadīthati [risālatu miājastyr jāmi'atu al'arabiyyi bni muhaydī - ummi albawāqī
- alma'mariyyu 'ādilu 'abdu Allāhi khamīsin (2016). al-taḥqīqu aliābtidā'iyyu fi dawlati al'imārāti al'arabiyyati almuttaḥidati mijallatu alqānūni almaghribiyyi (30). <https://doi.org/10.37258/1282-000-030-001>
- al-mahdiyyu 'aḥmadu wa shāfi'iyyun 'ashrafu (2005). al-qabḍu wa-l-taftishi wa-l-talabbusi dāru al'adālati lil-nashri wa-l-tawzī'i
- muhannā 'aṭiyyatu 'aliyyi 'aṭiyyata (dt). al'ithbātu bi-l-qarā'ini fi almawāddi aljinā'iyyati [risālatu dukatwarāh jāmi'atu alqāhirati
- alhaytiyyu bilālun maḥmūdi murhaji (2011). aljurmu almashhūdu wa'atharuhu fi tawsi'i suluṭāti al-ḍābiṭati al'adliyyati "dirāsaton muqārīnatun bayna al-qqīāwnyni al'urdunniyyi wa-l-'irāqiyirisālatu miājastyr jāmi'atu al-shāriqi al'awsaṭi

The Role of Inspection Proof in Criminal Evidence in the UAE Legislation: A Comparative Study

Hanadi Sharif Mohamed⁽¹⁾

Ma'moun Mohamed Abuzeitoun⁽²⁾

Abstract:

This study dealt with the role of inspection proof in criminal evidence in the UAE legislation, as a necessary tool for proving the occurrence of a crime. It aimed to shed light on the legal texts regulating the idea of circumstantial evidence justifying inspection to identify its major aspects, analyze the texts regulating it, and compare them with other legal texts. The study used the descriptive, analytical, and comparative approaches to examine and compare the UAE legislation with several other Arab legislations. It showed that the UAE legislator needs to make several amendments to the Federal Penal Procedures Law, in addition to introducing a special law for DNA. The paper is divided into two sections: the first addresses the evidence that justifies the search for the accused and his residence, while the second examines the scientific methods that can facilitate the search.

Keywords: Clues, the accused, Strong emirates, Correspondence, Flagrante delicto, Search.

(1) College of Law – University of Sharjah (Sharjah – U.A.E.)
hanadi.uos@hotmail.com

(2) College of Law – University of Sharjah (Sharjah – U.A.E.)